



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم التسلسلي:

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الطور الثاني أكاديمي
في: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق
تحت عنوان:

مدى التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية دراسة ميدانية
مصرف السلام

**"The Extent of Integration Between Sharia and Accounting Audits in
Islamic Banks: A Field Study of Al Salam Bank Algeria"**

إعداد الطالب:

بن الخديم مبروك

تاريخ المناقشة: 2025/06/15

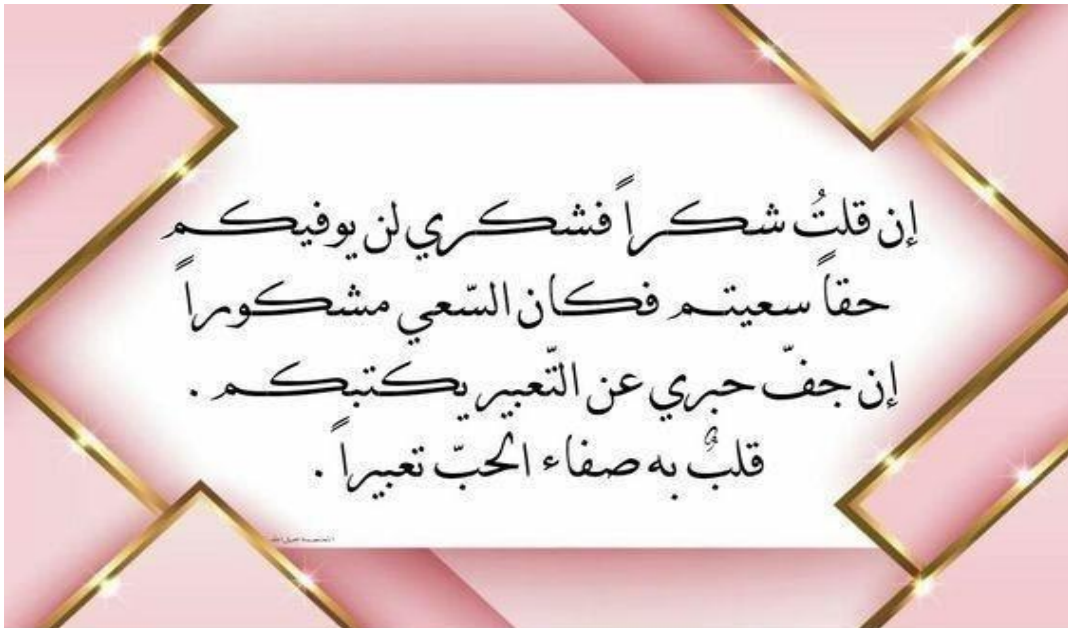
أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
رواني بوحفص	الأستاذ الدكتور	جامعة غرداية	رئيسا
عجيلة محمد	الأستاذ الدكتور	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بيشي اسماعيل	الدكتور	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2024

شكر وعرفان

الشكر لله - عز وجل - الذي أنار لي الدرب، وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة لإتمام هذه المذكرة فله الحمد والشكر حمداً طيباً مباركاً يليق بجلاله، ومن باب قول المصطفى صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس." فإن الوفاء يقتضي أن يُرد الفضل لأهله، لذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل بعد الله في إخراج هذا البحث العلمي، أستاذي الأستاذ الدكتور/عجيلة محمد لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي وجدت فيه أستاذاً فاضلاً معطاءً، بذل الجهد، وقدم التوجيه السليم والرأي السديد، الذي ساعدني في تخطي الكثير من الصعاب فجزاه الله عنى خير الجزاء وأمدّه الله بدوام الصحة والعافية. وإنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن يناقش هذا البحث الأستاذ الدكتور رئيساً للجنة المناقشة، والذي أتوجّه إليه بأسمى آيات الشكر والتقدير؛ ليضع إرشاداته المتميزة التي تثري هذا العمل فجزاه الله عني خير الجزاء. كما يشرفني أن يتفضل بمناقشة هذه الدراسة أستاذي الدكتور بيشي اسماعيل، ولا شك في أنني سأفيد كثيراً من توجيهاته السديدة، وآرائه الرشيدة، وخبرته العلمية النافعة، فجزاه الله عني خير الجزاء. كما أتوجه بالشكر الجزيل لإدارة مصرف السلام أخص بالذكر مدير التدقيق الشرعي/ حالياً مدير الابتكار وتطوير المنتجات الدكتور محمد علي بورويبة، ومشرف التدقيق الداخلي وعمران عبد الرحمن لكم جميعاً نتوجه بالشكر الجزيل، بل أن كلمة شكراً لا تكفي، لذا نسأل الله تعالى أن يزيدكم بقدرته وكرمه مكانة ورفعة وإخلاصاً وتوفيقاً، وأن يثيبكم جميعاً بجزيل منّه وعطاءه ويبارك لكم ويرزقكم سعادة الدارين.



إهداء

إلى والدي العزيزين إلى زوجتي الغالية ورفيقة دربي إلى عائلتي وأفراد أسرتي
وجميع أصدقائي.

إلى أساتذتي ومن علمني جميعهم، إلى كل من أعانني وجبر خاطري ولو بكلمة،
إلى الذين نكن لهم المحبة والمودة والوفاء.

إلى كل من يزرع بذرة، أو يغرس شتلة في هذه الأرض الطيبة لتؤتي أكلها ولو
بعد حين.

إلى الذين يحملون مشاعل العلم، ويستنبطون بنور الإيمان، ويسيطرون في طريق
العطاء، من أجل نقب مزدهر مثمر.
إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المبارك.

فهرس المحتويات

الفهرس	
الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	إهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	ملخص
أ	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي
07	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق
14	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية
29	المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي
40	المبحث الثاني: الدراسات السابقة (الأدبية)
40	المطلب الأول: الدراسات المحلية
44	المطلب الثاني: الدراسات العربية
45	المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية
48	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين التدقيقين في مصرف السلام	
50	تمهيد
51	المبحث الأول: عموميات حول مصرف السلام
51	المطلب الأول: التعريف بمصرف السلام
54	المطلب الثاني: تحليل البيئة الداخلية لمصرف السلام
63	المطلب الثالث: تحليل البيئة الخارجية لمصرف السلام
66	المبحث الثاني: تقييم ميداني لتكامل التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي
66	المطلب الأول: إجراءات التدقيق الشرعي في مصرف السلام
69	المطلب الثاني: منهجية الدراسة وأدواتها
71	المطلب الثالث: تحليل مضمون إجابات الخبراء حول التكامل بين التدقيقين
83	خلاصة الفصل

85	الخاتمة
90	قائمة المراجع
i	الملاحق

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أنواع متداخلة من التدقيق	14
2-1	تطور الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر	22
1-2	تمويل المؤسسات ما بين سنة 2020 و 2021	57
2-2	إجمالي التمويلات بمصرف السلام لسنة 2021	58
3-2	تطور التمويلات الاستهلاكية بمصرف السلام خلال الفترة من 2019 إلى 2021	60
4-2	التمويلات العقارية في مصرف السلام 2021	60
5-2	أهم تأثيرات البيئة الخارجية	63
6-2	إجراءات التدقيق الشرعي في مصرف السلام	68
7-2	جمع البيانات والمعلومات	70
8-2	مناخ المقابلة	71
9-2	تصميم دليل المقابلة نصف الموجهة	72
10-2	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخبراء الفرضية الأولى	74
11-2	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخبراء الفرضية الثانية	76
12-2	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخبراء الفرضية الثالثة	78
13-2	المقارنة بين الجانب النظري والميداني	80
14-2	اختبار الفرضيات	82

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج الدراسة	ح
1-1	الهيكل التنظيمي لبنك السلام	53
1-2	الهيكل التنظيمي لخلية التدقيق الشرعي	53
2-2	توزيع التمويلات للمؤسسات حسب القطاعات لسنة 2021.	58
3-2	تطور التمويلات المفعلة بالتمويل بالإجارة في بنك السلام خلال 2018 إلى 2021	59

قائمة الملاحق		
الصفحة	العنوان	الرقم
IX	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسنة 2021	01
IX	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2021.	02
vIXi	عقد استصناع	03

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
AAA	الجمعية المحاسبية الأمريكية	(American Accounting Association)
ISA	المعايير الدولية للتدقيق	(International Standards on Auditing)
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	(International Financial Reporting Standards)
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	(Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions)
BNM	البنك المركزي الماليزي	(Bank Negara Malaysia)
SAC	المجلس الاستشاري الشرعي	(Shariah Advisory Council)
ICEIFN	المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي	(International Centre for Education in Islamic Finance)
ISRA	الأكاديمية الدولية للعلوم الشرعية في المالية الإسلامية	(International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance)
CIIF	المعهد القانوني للمتخصصين في التمويل الإسلامي	(Chartered Institute of Islamic Finance Professionals)
ASAS	جمعية المستشارين الشرعيين في التمويل الإسلامي	(Association of Shariah Advisors in Islamic Finance)
ICLIF	المركز الدولي للقيادة والحوكمة	(International Centre for Leadership in Finance)
IBFIM	المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي	(Islamic Banking and Finance Institute Malaysia)
PCG	قانون النقد والقرض	Code de la Monnaie et du Crédit
SSB	هيئة الرقابة الشرعية	(Shariah Supervisory Board)
SRB	مجلس الرقابة الشرعية	(Shariah Review Board)
SOCPA	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	(Saudi Organization for Certified Public Accountants)
IASB	مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	(International Accounting Standards Board)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية، مع التركيز على حالة مصرف السلام الجزائري. تناولت الدراسة الإطار النظري للتدقيق والبنوك الإسلامية، وصيغ التمويل الشرعية، والإطار القانوني المنظم لها في الجزائر. كما ناقشت التحديات التنظيمية والمؤسسية التي تواجه التكامل بين النوعين من التدقيق، مثل غياب الآليات الفعالة للتنسيق وعدم وجود إطار قانوني واضح. من خلال المقابلات مع خبراء، توصلت الدراسة إلى نتائج تشمل ضعف التكامل وازدواجية المهام وانفصال التقارير، مما يؤثر على شفافية الإفصاح وثقة المستثمرين، خلصت الدراسة إلى توصيات مثل تعزيز التنسيق المؤسسي وتبني معايير موحدة مثل AAOIFI، مع اقتراح تعديلات تشريعية لتحسين التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية.

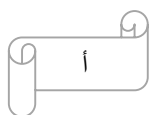
الكلمات المفتاحية: تدقيق الشرعي، تدقيق محاسبي، بنوك إسلامية، AAOIFI.

Abstract:

This study aims to analyze the extent of integration between Sharia auditing and accounting auditing in Islamic banks, with a focus on the case of Al-Salam Bank in Algeria. The study examines the theoretical framework of auditing and Islamic banking, Sharia-compliant financing models, and the legal framework regulating them in Algeria. It also discusses the regulatory and institutional challenges hindering integration between the two types of auditing, such as the lack of effective coordination mechanisms and the absence of a clear legal framework. Through expert interviews, the study found results including weak integration, task duplication, and separate reporting, which affect transparency and investor confidence. The study concludes with recommendations such as enhancing institutional coordination, adopting unified standards like AAOIFI, and proposing legislative amendments to improve the integration between Sharia and accounting auditing in Islamic banks.

Key-words: Sharia auditing, accounting auditing, Islamic banks, Al-Salam Bank.

مقدمة



تمهيد:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية فريدة من نوعها، حيث تجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية وأسس المحاسبة، ولضمان سلامة العمليات المالية وتوافقها مع الشريعة، يبرز دور التدقيق الشرعي والمحاسبي كآليتين أساسيتين للرقابة والتقييم.

ومع تزايد أهمية الصناعة المالية الإسلامية وتعقيداتها، يظهر جلياً الحاجة إلى تكامل أكبر بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي؛ فالتكامل بين هذين النوعين من التدقيق لا يقتصر فقط على تبادل المعلومات والخبرات بل يتعداه إلى تعزيز التنسيق في الإجراءات والمنهجيات، وتطوير دليل إجراءات موحد يشمل كلا النوعين من التدقيق.

إن تضمين مؤشرات الامتثال الشرعي في مؤشرات الأداء الرئيسة للتدقيق المحاسبي يساهم في تحقيق رؤية شاملة لأداء البنك، ويضمن توافق عملياته مع المبادئ الإسلامية والقواعد المحاسبية على حد سواء. علاوة على ذلك يكتسب التدقيق الشرعي والمحاسبي أهمية خاصة من الناحية القانونية، حيث يلتزم البنك بالإفصاح عن مدى التزامه بأحكام الشريعة والقوانين المحلية والدولية. ويعد الإفصاح الشفاف عن نتائج التدقيق أداة قوية لتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين، وتحقيق الاستقرار المالي للبنك.

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة مدى التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية، كما تناقش الدراسة التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه هذا التكامل في البيئة الجزائرية، مع

الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، بناء على هذا تطرح الإشكالية التالية:

ما العوامل التي تفسر ضعف التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية الجزائرية، وكيف يمكن تفعيل هذا التكامل؟

الأسئلة الفرعية:

1- كيف يمكن تفسير محدودية محدودية التنسيق بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية الجزائرية؟

2- كيف يؤثر عدم وضوح الإطار القانوني المنظم على التكامل بين التدقيقين الشرعي والمحاسبي ؟

3- ما تأثير انفصال تقارير التدقيق الشرعي عن التقارير المالية على شفافية الإفصاح في البنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: ينشأ ضعف التكامل نتيجة غياب آليات التنسيق المؤسسي بين التدقيقين في البنوك الإسلامية.

- الفرضية الثانية: يعود ضعف التكامل أساسًا إلى غياب نصوص تشريعية ملزمة توحد معايير التدقيق الشرعي والمحاسبي.

- الفرضية الثالثة: يؤدي انفصال تقارير التدقيقين إلى تراجع شفافية الإفصاح .

أهداف الدراسة:

- دراسة وتحليل كيفية التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية، مع التركيز على الواقع العملي في مصرف السلام الجزائري.

- التعرف على آليات التعاون أو التداخل بين المدقق الشرعي والمدقق المحاسبي داخل المصرف، ومدى تأثير هذا التكامل على جودة الرقابة والشفافية المالية.

- تقديم توصيات لتعزيز التنسيق بين التدقيقين بهدف الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق الفعالية المحاسبية.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على جانب بالغ الأهمية في العمل

المصرفي الإسلامي، وهو العلاقة بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي. فهي تكتسي أهمية من عدة

جوانب:

- الأهمية العلمية: تتمثل في إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال المالية الإسلامية والتدقيق المزدوج.

- الأهمية العملية: إذ تقدم نتائج الدراسة تصورًا عمليًا يمكن أن تستفيد منه المؤسسات المصرفية الإسلامية في تحسين أنظمتها الرقابية وتفعيل التنسيق بين اللجان الشرعية وأقسام التدقيق المحاسب.
- الأهمية الاقتصادية: بالنظر إلى الدور المتنامي للبنوك الإسلامية في تمويل التنمية، فإن تعزيز الرقابة يسهم في ترسيخ ثقة المتعاملين وتحقيق الاستقرار المالي، ما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

1- الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في التعمق في مجالات التدقيق الشرعي والمحاسبة، نظرًا لأهميتهما في ضمان الشفافية والامتثال في المؤسسات المالية الإسلامية.
- طموحي في التخصص المهني مستقبلاً في مجال الرقابة الشرعية أو التدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية، ما يجعل هذا الموضوع ملائماً لتوجهي الأكاديمي والمهني.

2- الأسباب الموضوعية:

- تزايد أهمية التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير المحاسبية في آن واحد.
- نقص الدراسات الميدانية التي تتناول هذا التكامل في السياق الجزائري، خاصة في ضوء تطور القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر وظهور مؤسسات مالية إسلامية مثل مصرف السلام.
- الحاجة إلى تقييم فعالية آليات الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، ومدى تنسيقها مع وظائف التدقيق المالي التقليدي لتحقيق حوكمة مالية رشيدة.
- مساهمة الدراسة في تقديم مقترحات عملية لتعزيز التكامل بين هذين النوعين من التدقيق بما يخدم أداء وسمعة المصارف الإسلامية.
- أن هذا الموضوع يُعد دافعاً لدعم وتطوير المالية الإسلامية في الجزائر، باعتبارها لا تزال حديثة النشأة وتحتاج إلى تضافر الجهود، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو المؤسسي، من أجل تعزيز دورها

الفعال في دعم الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة: يمكن تناول حدود الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرَت الدراسة في جانبها النظري على الإطار المفاهيمي الخاص بالتدقيق، ومفاهيم حول البنوك الإسلامية، وعلاقة التدقيق الشرعي بالتدقيق المحاسبي، أما في جانبها التطبيقي، اقتصرَت على دراسة بنك السلام بالجزائر.

- **الحدود المكانية:** اقتصرَت الدراسة على بنك السلام بالجزائر.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة من شهر فيفري لسنة 2025 إلى غاية شهر جوان لسنة 2025.

منهج الدراسة: من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة فقد تم الاعتماد على المنهج التالي:

المنهج الوصفي الوصفي لقصد وصف الظاهرة وتفسيرها، وهذا للوصول إلى الأسباب واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتلاءم هذا المنهج مع هذا النوع من الدراسات التي تقوم على جمع الحقائق والبيانات الكيفية عن الظاهرة ويكون ذلك في شقها النظري، وقد طبق هذا المنهج باستخدام أسلوب دراسة الحالة. أدوات الدراسة: وقد قمنا بدراسة كيفية، استخدمنا فيها مجموعة من الأدوات تمثلت في الدراسة عن طريق الملاحظة والوثائق، والمقابلة.

مجتمع وعينة الدراسة: تمت الدراسة في مجتمع يمثلته مصرف السلام الكائن مقره بالجزائر العاصمة، وقد

تم اختيار عينة بطريقة قصدية تتكون من أربعة خبراء (إطارين من مصرف السلام)، مع إثنين من

محافظي الحسابات؛ وذلك نظرا لمتغيرات وإشكالية البحث ولطبيعة الدراسة الكيفية التي قمنا بها.

ولكون المقابلة كأداة رئيسة استخدمت في جمع البيانات وتحليل النتائج.

صعوبات الدراسة: أثناء عملية البحث واجهت صعوبات معظمها كان في الجانب التطبيقي من أهمها:

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية لمعالجة موضوع الدراسة والمرتبطة بالبنوك الإسلامية،

- عدم القدرة على التواصل المباشر مع الموظفين بسبب بعد المسافات واختلاف أماكن تواجد مقرات

عملهم اضطرني إلى التواصل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (إيميل، واتس أب).

- صعوبة ترجمة الدراسات الأجنبية.

- صعوبة التواصل مع محافظي الحسابات (قلة وجود محافظي حسابات متخصصين في الجانب

الشرعي).

نموذج الدراسة:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب (بن الخديم مبروك)

هيكل الدراسة:

تمثل هيكل الدراسة في مقدمة تعرض الإشكالية والأهداف والمنهجية، يليها فصل نظري يتناول المفاهيم الأساسية للتدقيق الشرعي والمحاسبي وخصائص البنوك الإسلامية، ثم فصل تطبيقي يحلل حالة مصرف السلام الجزائري من حيث أنظمة التدقيق ودرجة التكامل بينها، وتختتم بالنتائج والتوصيات والمراجع، مع ملاحق تضم أدوات البحث. هذا الهيكل يضمن التدرج المنطقي من العام إلى الخاص، ويربط بين الجانبين النظري والتطبيقي، مع التركيز على تحليل واقع التكامل بين نوعي التدقيق في البيئة المصرفية الإسلامية الجزائرية.

الفصل الأول

مفاهيم حول التدقيق والبنوك الإسلامية

تمهيد

تمهيد: في عالم المال والأعمال المتسارع، يكتسب التدقيق أهمية بالغة كونه حجر الزاوية في بناء الثقة وتعزيز الشفافية، وتزداد هذه الأهمية في القطاع المالي والمصرفي، حيث تتركز مدخرات الأفراد وموارد المؤسسات، وحيث القرارات الصائبة تعني النمو والازدهار، والخاطئة تعني الخسائر والتعثر. التدقيق ليس مجرد إجراء روتيني، بل هو عدسة فاحصة تكشف الحقائق، وتحدد مواطن القوة والضعف، وتقدم التوصيات التي تسهم في تحسين الأداء وتجنب المخاطر. وإذا كان هذا صحيحًا بشكل عام، فإنه يصدق بصورة مضاعفة على البنوك الإسلامية، التي تلتزم بالإضافة إلى المعايير المالية التقليدية، بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها. هذا الالتزام يضيف بُعدًا إضافيًا على عمليات التدقيق، ويتطلب متخصصين مؤهلين قادرين على الجمع بين الخبرة المحاسبية والمعرفة الشرعية. في هذا المبحث، سنتناول العلاقة الوثيقة بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي، وكيف يمكن للتكامل الفعال بينهما أن يعزز من مصداقية البنوك الإسلامية وقدرتها على المنافسة والنمو في السوق المصرفي العالمي، مما سبق تم تقسيم هذا الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق والبنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم حول التدقيق والبنوك الإسلامية

يشكل التدقيق ركيزة أساسية في المنظومة المالية والمصرفية، حيث يمثل أداة فاعلة لضمان سلامة البيانات المالية وشفافية العمليات المصرفية. وتتنوع مفاهيمه وأنواعه وفقاً لطبيعة العمل وأهدافه، مما يستدعي تحديد إطار مفاهيمي واضح له.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق

الفرع الأول: مفهوم التدقيق

وضع تعريف شامل للتدقيق تحدٍ بسبب تنوع أنواعه وأهدافه، ورغم اختلاف صياغات التعاريف الأكاديمية والمهنية إلا أنها تتفق في جوهرها ومضمونها؛ فيما يلي سنحاول عرض بعض منها:

1. الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) فتعرف التدقيق بأنه: «عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم

الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، حول نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وذلك من أجل

إبداء رأي فني ومحاييد حول مدى توافق وتطابق تلك النتائج مع المعايير المقررة، وهل تم التنفيذ وفق

الإجراءات المحددة سلفاً، وتبليغ الأطراف المعنية بذلك الرأي»؛

2. عرف كل من (René Bonnault Bernard Germond) التدقيق، أنه: «اختبار تقني صارم

وبناء على أسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية

المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في

كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه

المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة»؛⁽¹⁾

¹ - د. علي بن يحيى، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، 2023، ص 25-26.

3. حسب (محمد بوتين)، فإن التدقيق هو «فحص انتقادي يسمح بمراجعة والتأكد من المعلومات المقدمة

من طرف المؤسسة، والحكم على العمليات التي قامت بها، والنظم القائمة التي أنتجت تلك المعلومات»؛

4. حسب (أمين السيد أحمد لطفي)، فإن «التدقيق عملية منهجية منظمة للحصول على تقييم موضوعي

لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث اقتصادية، بغرض التأكد من درجة التطابق بين تلك

التأكيدات»؛

5. حسب (أحمد حلمي جمعة): فإن «التدقيق في مفهومه المهني يعبر عن عملية فحص مستندات

ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً، للتحقق من صحة العمليات، وإبداء الرأي حول

عدالة الحسابات المالية للمؤسسة، بالاعتماد على سلامة ومتانة نظام الرقابة الداخلية».⁽¹⁾

من خلال مفاهيم التدقيق المذكورة يمكن تعريف التدقيق على أنه: "التدقيق هو عملية منهجية ومنظمة

يقوم بها شخص أو فريق مؤهل ومستقل، باتباع أساليب فنية نقدية، لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل

موضوعي حول المعلومات المالية أو العمليات أو الأنظمة في المؤسسة. ويهدف إلى التحقق من مدى

دقة هذه المعلومات وتمثيلها الصادق للوضع المالي، ومدى التزامها بالمعايير المحاسبية والقوانين

والسياسات المحددة، ومن ثم إصدار رأي محايد ومعلّل يُبلّغ إلى الأطراف المعنية".

ويمكن القول إن التدقيق - سواء كان داخلياً أو خارجياً - يمثل عملية تقييم منهجية مستمرة لكافة الأنشطة

والعمليات التي تنفذها المؤسسة. ويقوم بهذه العملية أخصائيون مؤهلون يتمتعون بالاستقلالية، ويلتزمون

بمعايير مهنية رصينة وقواعد أخلاقية صارمة في أداء مهامهم".

الفرع الثاني: أهمية التدقيق

يُعد التدقيق أداة محورية وليس غاية بحد ذاته، حيث تتنوع أهميته حسب احتياجات الأطراف المستفيدة

كالمساهمين والإدارة والدائنين. وتكمن قيمته في تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية وضمان الشفافية

¹ _ د. كيموش بلال، التدقيق البنكي، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى 2022، جمهورية مصر العربية، ص108-

بين جميع الأطراف ذات المصلحة، ويؤدي دوراً قيادياً في دعم الإدارة العليا وترشيد القرارات المؤسسية ولذلك تتمثل أهمية التدقيق كالتالي:⁽¹⁾

1. **للمؤسسات والإدارة:** تعتبر أداة أساسية للتخطيط ومراقبة الأداء وضمان صحة البيانات المستخدمة في اتخاذ القرارات بحيث تحقق للمؤسسة أكبر عائد ممكن.

2. **للملاك والمستثمرين:** فهي أساس لتقييم الأداء المالي وأداة لاتخاذ قرارات الاستثمار وتوجيه المدخرات.

3. **للموردين والدائنين:** بما أن هدف تقارير التدقيق تحليل المركز المالي للشركة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ فإنها تعتبر أداة حاسمة للموردين والدائنين لتقييم المخاطر المالية واتخاذ قرارات الائتمان.

4. **للجهات الحكومية:** يعتمد على تقارير التدقيق لضمان دقة البيانات المالية لأغراض فرض الضرائب ومراقبة النشاط الاقتصادي، كما يساعد في تحديد الأسعار ومنح الإعانات بناءً على بيانات مالية موثوقة تم فحصها من جهات محايدة.

5. **أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد:** يعتمد خبراء الاقتصاد على القوائم المالية المدققة لتحليل الدخل القومي ووضع الخطط الاقتصادية حتى تضمن صحة التقديرات والبرامج الاقتصادية

6. **أهمية التدقيق لنقابات العمال:** تستخدم النقابات البيانات المالية المدققة للمفاوضة حول الأجور والمزايا وتوفر الشفافية في المفاوضات بين العمال والإدارة.

7. **دور التدقيق في تحقيق التوازن في العلاقة التعاقدية بين المسيرين والمساهمين:** يؤدي التدقيق دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين المسيرين والمساهمين وفقاً لنظرية الوكالة، حيث:

¹ _ منى امحمد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات -بسكرة-، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018-2019 ص13-14.

- يعمل كآلية رقابية مستقلة لضمان التزام الإدارة (الوكيل) بمصالح المساهمين (الأصيل)

- يوفر ضمانات للمساهمين حول الاستخدام الأمثل لأموالهم.

- يحقق الشفافية في العلاقة التعاقدية بين الطرفين.

- يقلل من مخاطر تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين.

8. دور التدقيق في دعم حوكمة الشركات يُعد التدقيق ركيزة أساسية في تعزيز الحوكمة من خلال:

- توسيع نطاقه ليشمل كافة العلاقات التعاقدية مع أصحاب المصلحة؛

- تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية؛

- يعمل كآلية فعالة لضمان الشفافية والمساءلة والعدالة في المعاملات.

9. التدقيق أداة رقابية هامة في المؤسسة: حيث يُعد التدقيق نظام ضمان متكامل لسلامة العمليات

ومخرجات المؤسسة من الالتزام التنظيمي والرقابة التشغيلية وضمانات الجودة⁽¹⁾.

من خلال ما ذكر نستنتج أن للتدقيق بُعدان:

أولاً: بعد مؤسسي نظري يركز على ضمان الحوكمة، وحل إشكالية الوكالة، وتعزيز الرقابة الداخلية.

ثانياً: بعد تطبيقي عملي يقدم قيمة ملموسة لمختلف الأطراف (المستثمرين، الدائنين، الحكومة...) من

خلال توفير معلومات موثوقة لاتخاذ القرارات المالية والقانونية. فالتدقيق ليس مجرد إجراء رقابي، بل أداة

استراتيجية تربط بين متطلبات الحوكمة وحاجات السوق، مما يجعله ركيزة أساسية لاستقرار المؤسسات

وثقة الأطراف المعنية.

الفرع الثالث: أهداف التدقيق

يعد التدقيق المحاسبي في البنوك ركيزة أساسية لضمان سلامة النظام المالي، حيث يؤدي دوراً محورياً في

¹ د. كيموش بلال، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

تعزيز الشفافية والمصادقية. وفي ظل تزايد تعقيد العمليات المصرفية وتشابكها، تبرز أهمية التدقيق كأداة

فاعلة لمراقبة الأداء المالي وحماية المصالح ولذلك فهو يؤدي الأهداف التالية:⁽¹⁾

- دعم الإدارة وتخليص المسؤوليات: تقديم تقارير موضوعية لمساعدة الإدارات في تقييم أدائها وفي حال وجود كشف نقاط ضعف يقدم توصيات لمعالجة هذه الأوضاع.

- إضافة القيمة للمؤسسة وتحسين العمليات: عن طريق تعزيز كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والإسهام في تحقيق أهداف المؤسسة عبر تحسين إدارة المخاطر والرقابة.

- التحقق من السلامة المالية والقانونية: التأكد من دقة البيانات المالية وامتثالها للقوانين ومراجعة تنفيذ القرارات الإدارية ذات الأثر المالي وفقاً للأنظمة

- حماية أصول المنظمة: تدقيق القرارات والإجراءات لحماية الموجودات من سوء الاستخدام أو الضياع والتحقق من تطبيق القوانين والسياسات من قبل العاملين-.

تقييم نظام الرقابة الداخلية: قياس كفاءة النظام ومدى مصداقية المعلومات ومراجعة وسائل حماية الأصول والالتزام بالإجراءات

- تحقيق الأهداف واكتشاف المخاطر: تحديد المخاطر ومنع الغش والاحتيال ومراجعة العمليات لضمان تحقيق الأهداف والمخطط لها. إضافة إلى هذه الأهداف يوجد:⁽²⁾

أولاً: أهداف مرتبطة بالسجلات المحاسبية

- التسجيل المحاسبي الصحيح: التأكد من أن المعالجة المحاسبية تتم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة

¹- بودلال حنان، التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: تدقيق مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليايس -سيدي بلعباس-السنة الجامعية : 2019/2020، ص 105-106 بتصرف.

²- سفيان خنفر، دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء الشامل للبنوك التجارية دراسة تطبيقية لبعض البنوك التجارية الجزائرية منطقة أم البواقي، مذكرة شهادة ماستر تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي السنة الجامعية: 2015-2016، ص 09-11 بتصرف.

والتحقق من وجود المستندات المؤيدة (مثل الفواتير، أوامر الشراء، إيصالات الاستلام).

- التقييم والتخصيص المناسب: ضمان تسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بالقيم

الصحيحة والتأكد من توزيع التكاليف على الفترات المحاسبية بشكل عادل.

- الحقوق والالتزامات: التحقق من أن الأصول مملوكة للمنشأة وأن الخصوم تمثل التزامات حقيقية

والتأكد من دقة حقوق الملكية والالتزامات المدرجة في القوائم المالية.

- العرض والإفصاح الملائم: مراجعة تصنيف وعرض بنود القوائم المالية بشكل واضح وشفاف. وضمان

الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية وفق المعايير.

- إبداء رأي فني محايد: تقديم تقييم موضوعي حول مدى تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي

الحقيقي.

ثانياً: أهداف مرتبطة بالعمليات المالية

- الوجود والحدوث: التأكد من أن العمليات المسجلة قد حدثت فعلاً (مثل منع تسجيل مبيعات وهمية).

- الاكتمال: التحقق من تسجيل جميع العمليات المالية دون حذف فمثلاً يعد عدم تسجيل المشتريات التي

تمت فعلاً انتهاك لهدف الاكتمال.

- الدقة: ضمان تسجيل العمليات المالية بشكل صحيح ووفق القيم الصحيحة دون أخطاء.

- التنبؤ: مدى تصنيف وترتيب العمليات المالية المسجلة في يوميات المؤسسة على النحو الملائم.

- التوقيت: تسجيل العمليات المالية وفق التاريخ الذي حدثت فيه.

- الترحيل والتلخيص: مراجعة نقل القيود من اليوميات إلى دفتر الأستاذ وميزان المراجعة بدقة.

- التقييم المحاسبي: ضمان تقييم الأصول والخصوم وفقاً للطرق المحاسبية المعتمدة (مثل طرق

الإهلاك، تقييم المخزون).

ونستنتج أن تدقيق البنوك يستهدف ثلاثة مستويات رئيسية:

1. المستوى المحاسبي: ضمان دقة البيانات المالية والامتثال للمعايير.

2. المستوى التشغيلي: مراجعة العمليات المصرفية والرقابة الداخلية.

3. المستوى الاستراتيجي: تعزيز الثقة ودعم القرارات الإدارية.

وبذلك يسهم التدقيق في حماية سمعة البنك، وتقليل المخاطر، وضمان الاستقرار المالي.

الفرع الرابع: أنواع التدقيق

يُعتبر التدقيق البنكي ركيزة أساسية لضمان سلامة الأداء المصرفي وشفافيته، حيث يساهم في تعزيز الثقة بين البنك والعملاء والجهات الرقابية من خلال تقييم دقيق لكافة الجوانب التشغيلية والمالية وله أنواع فهي كالتالي:⁽¹⁾

التدقيق البنكي الداخلي:

وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء تلك المالية أو الإدارية منها ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم والتوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في البنك وللتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للبنك

التدقيق البنكي الخارجي: وهو تدقيق يقوم به شخص مستق عن إدارة البنك وينقسم إلى:

أولاً: تدقيق قانوني محدد أو منصوص عليها في قانون الشركة، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوي الإلزامية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة الحسابات السنوية وإعطاء الصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

ثانياً: تدقيق تعاقدى يتم تنفيذه بناء على طلب كيان وذلك لأغراض محدد في العقد مع المدقق. ويكون اختياري وفقاً لعقد يبرم بين المدقق وزبونه ويكون حسب الهدف والنطاق والمدة المحددة في الاتفاق.

¹ د. رواني بوحفص، محاضرات في التدقيق البنكي، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر 2 اقتصاد نقدي وبنكي والثالثة ليسانس محاسبة ومراجعة، جامعة غرداية، 2019-2020، ص 17.

ثالثاً: خبرة قضائية يهدف إلى تتبع أو منع نشاطات الغش والاحتيال، الذي يقوم به شخص المؤهل يعين من طرف المحكمة.

رابعاً: التدقيق الشرعي جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة البنك لتحديد مدى توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتقرير عن ذلك، ويجب أدائه بواسطة شخص كفؤ ومستقل.

الجدول رقم (01): أنواع متداخلة للتدقيق البنكي

التبويب حسب	التوضيح
مدى الفحص	شامل
	اختباري
حدود التدقيق	كفحص جميع مستندات الإيداع والسحب للتأكد من انتظامها
	كفحص عينة من المفردات فواتير ، شبكات ، أوراق تجارية ... إلخ) ليطمئئنين النتائج على المجتمع الذي أخذت منه العينة..
هدف التدقيق	كامل
	جزئي
توقيت التدقيق	وهو الفحص غير المحدد النطاق للوثائق الثبوتية لجميع العمليات البنكية بالمصرف.
	يتم التركيز على فحص بعض العمليات البنكية كفحص الحساب الجاري.
درجة الإلزام	إداري
	عملياتي
المصدر	مالي
	نهائي
المصدر	مستمر
	إلزامي
المصدر	اختياري
	الداخلية البنكية التصنيف الائتماني.

المصدر: د. رواني بوحفص، محاضرات في التدقيق البنكي، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر 2 اقتصاد نقدي وبنكي والثالثة ليسانس محاسبة ومراجعة، جامعة غرداية، 2019-2020، ص 17-18.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية

تمثل البنوك الإسلامية نموذجاً فريداً في القطاع المالي، حيث تجمع بين الأداء المصرفي المتطور والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وتتميز بخصائص تنظيمية واستثمارية تختلف جوهرياً عن البنوك

التقليدية، مع التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أخلاقي. كما تتنوع صيغ التمويل الإسلامية لضمان تلبية احتياجات العملاء مع الحفاظ على المبادئ الشرعية.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

عرف الباحثون المصرف الإسلامي بتعارف عدة، منها: البنك الإسلامي هو منظمة مالية ومصرفية اقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات، وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع.⁽¹⁾

وقد عرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء. ولا شك أن هذا التعريف ناقص ولا يعكس خصائص وأهداف النظام المصرفي الإسلامي. ذلك أن هناك بنوك لا تتعامل بالربا مثل البنوك الزراعية في الهند حالياً والبنوك التعاونية في ألمانيا في الثلاثينات من القرن الماضي، ولكنها مع ذلك ليست بنوكاً إسلامية. لذلك يجب أن يعكس تعريف البنوك الإسلامية أكثر من مجرد حصر التعامل بالمباح وعدم التعامل بالربا، وإنما أيضاً تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيه وتحقيق أهدافه في مجالات عملها كافة.⁽²⁾

وعرفت المصارف الإسلامية بأنها المؤسسات المالية التي تستقبل أموال العملاء وتستثمرها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.⁽³⁾

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2004، ص86.

² محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص110.

³ نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط1، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص08.

ويقول باحث آخر يقصد بالمصارف، أو بيوت التمويل الإسلامية، تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتنب التعامل بالفوائد الربوية، أخذاً أو إعطاء - بوصفه تعاملًا محرماً شرعاً - واجتنب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.⁽¹⁾

بناءً على التعاريف المذكورة، يمكن تقديم تعريف شامل للمصرف الإسلامي على النحو التالي:

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات واستثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مع تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة وتحقيق عائد مناسب لأصحاب رأس المال، والمساهمة في تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، مع الالتزام بتطبيق الإسلام في جميع جوانب عملها وتجنب التعامل بالربا وأي أنشطة مخالفة للشريعة.

هذا التعريف يجمع بين العناصر التالية:

- **الطبيعة المتكاملة:** يوضح أن المصرف الإسلامي ليس مجرد مؤسسة مالية، بل هو أيضاً مؤسسة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة.
- **الالتزام بالشريعة:** يؤكد أن جميع أنشطة المصرف يجب أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **الأهداف الاقتصادية:** يذكر أن المصرف يسعى إلى تحقيق عائد مناسب للمستثمرين.
- **الأهداف الاجتماعية:** يوضح أن المصرف يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- **تجنب المحرمات:** يؤكد على تجنب التعامل بالربا وأي أنشطة أخرى مخالفة للشريعة. هذا التعريف يعتبر شاملاً لأنه يغطي جميع جوانب عمل المصرف الإسلامي، ومانعاً لأنه يميزه عن المؤسسات المالية الأخرى التي قد تتفق معه في بعض الجوانب ولكنها تختلف في الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

¹ - مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والإسلامية جامعة حلب سوريا، ص20.

أولاً: خصائص البنوك الإسلامية

بسبب اختلاف طبيعة البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، واعتمادها على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فإنها تتميز بخصائص فريدة تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية في عدة جوانب رئيسية، والتي سيتم استعراض أبرزها فيما يلي:⁽¹⁾

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث ترك استخدام الفائدة في كل أعمالها سواء كانت ظاهرة أو مخفية ثابتة أو متحركة.
- الالتزام بقاعدة الحلال وتجنب الحرام في المعاملات.
- إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة الاستثمار والمشاركة في أعمال يحلها الإسلام من أجل تنمية الزراعة والتجارة والصناعة من أجل الصالح العام.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لأن الإسلام دين الوحدة الذي لا ينفصل في الجوانب المختلفة للحياة.
- تسيير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
- خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المصرفية والمالية التي يزاولها عليها المصرف المركزي والمؤسسات الحكومية المعنية.
- إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص تتولى إدارته وصرفها في مصارفها الشرعية.
- بنوك متعددة الوظائف فهي تؤدي دور البنوك التجارية، بنوك الأعمال، الاستثمار وبنوك التنمية.

ثانياً: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تربط في الأساس بتلبية احتياجات المجتمعات

¹- عواج وسيل، تازير سامية. زيتوني لمياء، محاسبة البنوك الإسلامية دراسة ميدانية بينك البركة الجزائري - وكالة عناية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية: 2010-2011، ص06 بتصرف.

الإسلامية بتوفير المعاملات المصرفية المتوافقة مع المنهج الإسلامي، كما أنها تحقق أهدافها المالية من خلال تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر. وهي بذلك تسعى لتحقيق:⁽¹⁾

- أهداف مالية: تعظيم الربح مع تقليل الخطر أي تنمية المال وفق الشريعة الإسلامية.
 - أهداف اقتصادية: توفير مختلف الصيغ التمويلية للمشاريع الاقتصادية وفق المنهج الإسلامي.
 - أهداف اجتماعية: تحقيق التكافل الاجتماعي، إدارة صندوق الزكاة، الصناديق الخيرية، الإرث.... إلخ
- إضافة إلى هذه الأهداف تسعى البنوك الإسلامية إلى:

1- نشر الوعي المصرفي الإسلامي.

2- تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة.

3- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

4- تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

5- تنمية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية.⁽²⁾

من خلال ما تقدم يمكن حصر هذه الأهداف في:

- **الأهداف المالية والاقتصادية:** تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق عوائد مالية مشروعة للمساهمين والمودعين، مع تنمية المدخرات عبر استثمارات منتجة وصيغ تمويلية مبتكرة تدعم التنمية الاقتصادية والتكامل بين الدول الإسلامية .
- **الأهداف الشرعية والاجتماعية:** ته دف إلى الالتزام الكامل بأحكام الشريعة في جميع المعاملات، وتعزيز التكافل الاجتماعي عبر تفعيل الزكاة، مع نشر الوعي المصرفي الإسلامي.
- **الأهداف التنموية:** تركز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز

¹ - بن زكورة العونية، البنوك الإسلامية استراتيجية تحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك

السلام الجزائري، مجلة أبحاث، المجلد 5، العدد 1، جامعة مصطفى اسطبولي - معسكر، سنة 2020، ص 63.

² - نعيم نمر داود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 51 بتصرف.

التجارة الإسلامية، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية عبر آليات التمويل الإسلامي.

- **الأهداف المؤسسية:** تسعى لضمان استمرارية البنوك ونموها مع الحفاظ على المبادئ الشرعية، وبناء

ثقة العملاء عبر الشفافية، وتطوير الكوادر البشرية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي .

- **الأهداف الحضارية:** تقدم نموذجاً مصرفياً إسلامياً بديلاً، وتعزز الهوية الاقتصادية للأمة، وتساهم في

تحقيق السيادة المالية، وبناء نظام مالي متكامل خالٍ من الربا والغرر.

الفرع الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

تتعدد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بما يتوافق مع طبيعة المشروع من جهة، ورغبات واحتياجات

المتعاملين من جهة أخرى، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:⁽¹⁾

أولاً: صيغ التمويل القائمة على الملكية يندرج ضمنها كل من:

1- **التمويل بالمضاربة:** المضاربة اتفاق بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال والآخر الجهد في استثمار

ذلك المال، فيسمى الأول رب المال والثاني رب العمل على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما

يشترطان، أما الخسارة فتكون على صاحب المال وحده، ولا يتحمل عامل المضاربة شيء منها مقابل

ضياح جهده وعمله ما دام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال.

2- **التمويل بالمشاركة:** المشاركة اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري، ويكون رأس

المال والربح مشتركاً؛ فالتمويل بالمشاركة يعني إصدار وثائق متساوية القيمة الاستخدام حصيلتها في

إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح

المشروع أو أصول النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس

الشراكة، وذلك بتعيين أحد الشركاء لإدارتها أو غيرهم بصيغة الوكالة بالاستثمار.

¹ - خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس 2019،

3- **المزارعة:** هي نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو

المزارع على أن تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع، والمحصول بنسبة يتفقان عليها، أي أنها معاملة على الأرض بحصة من نمائها.

4- **المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق

عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده

العقد. **ثانياً: صيغ التمويل القائمة على المديونية: تتمثل في الآتي:**

- **المرابحة:** وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، ونصب سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.

2- **الاستصناع:** هو عقد يلتزم من خلاله البنك بتحقيق منشآت الصالح عميله مقابل علاوة تدخل فيها

تكلفة المنشأة مضافاً إليها هامش الربح، ويكلف البنك مقاولاً لتنفيذ الأشغال، ويمكن تحويلها إلى سندات ذات استحقاقات متتالية، وقد بدأ هذا النوع من المعاملات يظهر في السوق المالي الإسلامي تدريجياً خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية طويلة الأجل خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية الخليجية.

3- **الإجارة:** تضمن الإجارة شراء استخدام الأصل لمدة زمنية طويلة نسبياً دون تملكه، فهي عقد يراد به

تمليك منفعة مشروعة لمدة متفق عليها مقابل عوض مشروع ومعلوم، وتحقق للبنك من فوائد تتمثل في:

- تساعد على حل مشكلة امتصاص المدخرات والودائع لهذه البنوك؛

- تحسين مركز السيولة للمستأجر وعدم إرهاقه بالديون، مما يسمح له بتوسيع نشاطه واستقلالته المالية؛

- تدر الإجارة عائد مقبول للمؤجر لأمواله المستثمرة، وليس عائداً افتراضياً (سعر الفائدة).

4- **السلم:** هو وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم والغرض منه تمويل شراء

سلع يتم استلامها في المستقبل وبعد ذلك يتم بيعها، والعائد على الصكوك يتمثل في الربح الناتج عن

البيع، وهي غير قابلة للتداول إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع يعني ذلك بعد استلام السلعة وقبل

بيعها، فهو عقد بيع يجعل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع أجل بعاجل.

الفرع الرابع: الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية في الجزائر

يمثل الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر تطوراً تشريعياً متدرجاً، حيث بدأت المحاولات الأولى في هذا المجال منذ تسعينيات القرن الماضي، لكنها لم تكن مدعومة بإطار قانوني متكامل، حيث بدأ بفتح المجال للبنوك الإسلامية في قانون 1990، وفي عام 1991، تم إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر، لكنه ظل يعمل وفق القوانين التقليدية دون إطار خاص بالصيرفة الإسلامية، ثم تطور عبر سلسلة من الأنظمة والتعليمات حتى وصل إلى شبه اكتمال مع النظام 20-02 والتعليمة 03-20 في 2020. ومع ذلك، لا يزال هذا الإطار بحاجة إلى مزيد من التطوير والتكامل، خاصة فيما يتعلق بالصكوك الإسلامية والهيئات الرقابية المتخصصة.

أولاً: القوانين والتشريعات الأساسية:

1- قانون النقد والقرض PCG 10-90: يعد قانون النقد والقرض رقم 10-90 الصادر في عام 1990 أول إطار قانوني فتح المجال لإنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر، حيث سمح بإنشاء بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، استمر إلى غاية صدور الأمر 03-11 والذي ألغى كليا القانون 90-10، حيث تضمن قواعد التنظيم البنكي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية وهي بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

2- النظام رقم 02-18 (2018): صدر هذا النظام في 4 نوفمبر 2018 كأول محاولة جادة لتنظيم الصيرفة الإسلامية، حيث تضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. ومع ذلك، لم يتم تطبيق هذا النظام بشكل فعلي على أرض الواقع.

3- النظام رقم 02-20 (2020): مثل هذا النظام الصادر في 15 مارس 2020 نقلة نوعية في تنظيم الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ووضع قواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. ضمن منتجات الصيرفة الإسلامية مثل المرابحة،

المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم كما ألغى النظام السابق رقم 18-02⁽¹⁾

4- التعليمات رقم 20-03 (2020): صدرت هذه التعليمات في 2 أبريل 2020 لتكمل النظام 20-02،

حيث: عرفت المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وحددت الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية⁽²⁾.

جدول رقم (02): يبين تطور الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر

القانون/النظام	تاريخ الإصدار	المميزات	القيود/التحديات	المرحلة
قانون النقد والقرض 10-90	1990	- أول إطار قانوني يفتح المجال لإنشاء بنوك إسلامية. - سمح بتأسيس بنك البركة (أول بنك إسلامي) عام 1991.	- لم يذكر الصيرفة الإسلامية صراحة. - غياب تفاصيل عن المنتجات والضوابط الشرعية.	المرحلة التمهيدية
النظام رقم 18-02	04 نوفمبر 2018	- أول نص صريح ينظم "الصيرفة التشاركية". - حدد قواعد ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية.	- لم يُطبق على أرض الواقع بسبب الغموض. - افتقر إلى تفاصيل المنتجات والرقابة الشرعية.	المرحلة التحضيرية
النظام رقم 20-02	15 مارس 2020	- حدد العمليات البنكية الإسلامية (المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع). - أنشأ "شباك الصيرفة الإسلامية".	- إطار عام دون تفاصيل كافية. - غياب قوانين مكملة.	مرحلة الإطلاق الرسمي
التعليمات رقم 20-03	02 أبريل 2020	- أكملت النظام 20-02 بتفاصيل المنتجات. - عرفت صيغ التمويل الإسلامية.	- لم تُعالج جميع الثغرات (مثل الصكوك).	مرحلة التطوير

المصدر: من إعداد الطالب

- الإطار القانوني الحالي: يتميز الإطار القانوني الحالي للصيرفة الإسلامية في الجزائر بعدة خصائص

أساسية بضرورة مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات، والاعتماد على صيغ التمويل

¹ - مهداوي حنان، التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد 01، 2022، ص 497-499.

² - بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/> تم الإطلاع عليه يوم الثلاثاء (2025/05/20).

الإسلامية مثل المربحة والمشاركة، ومنع تحصيل أو دفع الفوائد (الربا) والمضاربة.

- **التحديات التشريعية:** رغم التطور التشريعي، لا يزال الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر يعاني من بعض القصور، حيث يوصف النظام 20-02 بأنه "إطار عام" فقط، ويحتاج إلى قوانين مكملية مثل النظام المالي والمحاسبي الخاص بالصيرفة الإسلامية، كما توجد حاجة لإنشاء هيئة رقابية وهيئة تشريعية متخصصة⁽¹⁾.

5- القانون 03-11 (26 أوت 2003): هذا القانون يعدل ويتمم قانون النقد والقرض، ويهدف إلى

تعزيز الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر. ومن أبرز محاوره:

- **تأسيس البنوك بما فيها الإسلامية وشكلها القانوني:** ينص القانون 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض على أن البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري يجب أن تُنشأ في شكل شركات مساهمة، مع ترك المجلس (المجلس النقدي والقرض) دراسة إمكانية اعتماد شكل تعاقدية كبديل محتمل⁽²⁾.

- **تعزيز الرقابة البنكية:** يُلزم البنوك والمؤسسات المالية بإنشاء وحدات رقابة داخلية لمراقبة أنشطتها والتأكد من امتثالها للقوانين واللوائح، يُعزز دور البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) في الإشراف على البنوك، بما في ذلك مراقبة السيولة والملاءة المالية.

- **الإفصاح المالي والشفافية:** يُلزم البنوك بتقديم تقارير مالية دورية وشفافة لبنك الجزائر، ويُشدد على ضرورة الإفصاح عن المخاطر المالية والمصرفية لضمان ثقة العملاء والمستثمرين⁽³⁾.

- **التدقيق الخارجي:** يُشجع على الاستعانة بمحافظي حسابات خارجيين لضمان نزاهة البيانات المالية⁽⁴⁾.

¹ - مهداوي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² - المادة 83 الفقرة 01 أمر رقم 03 - 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

³ - المادة 109 إلى المادة 114،01 أمر رقم 03 - 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

⁴ - المادة 100 إلى المادة 102، 01 أمر رقم 03 - 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

- **العقوبات:** يُحدد عقوبات صارمة على المخالفات المالية، مثل التلاعب في البيانات المالية أو عدم

الامتثال للقوانين، ويُعزز آليات المساءلة لمواجهة الفساد المالي والمصرفي⁽¹⁾.

6- القانون 09-23 (14 يوليو 2009): هذا القانون (القانون النقدي والمصرفي) يعدل ويتمم القانون

03-11، ويهدف إلى تعزيز حوكمة القطاع المصرفي وحماية المودعين. ومن أبرز محاوره:

- **تعزيز دور بنك الجزائر:** يُعزز دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، بما في

ذلك مراقبة الالتزام بالمعايير الدولية، ويُعطي بنك الجزائر صلاحيات أوسع في فرض العقوبات على

البنوك المخالفة⁽²⁾.

- **حماية المودعين:** يُنشئ آليات لحماية حقوق المودعين، مثل ضمان الودائع في حالة إفلاس البنوك

كما يُلزم البنوك بتوفير معلومات واضحة ودقيقة للمودعين حول المخاطر المالية⁽³⁾.

- **التدقيق الخارجي:** يُشدد على ضرورة الاستعانة بمراجعين حسابات خارجيين مستقلين لتدقيق الحسابات

المالية للبنوك، ويُلزم البنوك بنشر تقارير التدقيق الخارجي لضمان الشفافية⁽⁴⁾.

- **تعديلات على قانون النقدي والمصرفي:** يُدخل تعديلات على قانون النقد والقرض لمواجهة التطورات

الدولية في مجال الرقابة البنكية، ويُعزز آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **العقوبات والجزاءات:** يُحدد عقوبات أكثر صرامة على المخالفات المالية، مثل التلاعب في البيانات أو

عدم الامتثال للقوانين، كما يُعزز آليات المساءلة لمواجهة الفساد المالي والمصرفي⁽⁵⁾.

¹ - المادة 105 إلى المادة 116 من نفس الأمر السابق.

² - المادة 29-30، أمر رقم 23 - 09 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 يتضمن

القانون النقدي والمصرفي.

³ - المادة 106 إلى المادة 110، أمر رقم 23 - 09 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023

يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

⁴ - المادة 111 إلى المادة 113، أمر رقم 23 - 09 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023

يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

⁵ - المادة 150 إلى المادة 154، أمر رقم 23 - 09 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023

يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

ثانيا: أهمية هذه القوانين

- استقرار القطاع المصرفي: تعزيز الرقابة والتدقيق يساهم في استقرار النظام المالي.
- حماية المودعين: ضمان حقوق المودعين يعزز ثقة الجمهور في النظام المصرفي.
- الشفافية: الإفصاح المالي الشفاف يقلل من المخاطر المالية.
- مكافحة الفساد: العقوبات الصارمة تساهم في الحد من الفساد المالي والمصرفي⁽¹⁾.

خامسا: التطورات الحديثة والمستقبلية-تعديل قانون النقد والقرض:تخطط الحكومة الجزائرية لإدراج فصل مخصص للصيرفة الإسلامية في إطار تعديل قانون النقد والقرض، مما سيمثل تثبيتاً قانونياً للصيرفة الإسلامية.

- الصكوك الإسلامية: أعلنت السلطات الجزائرية عن عزمها إطلاق الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لسوق الصكوك الإسلامية خلال عام 2023، بهدف خلق بيئة مواتية لنمو وتطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

- التأمين التكافلي: صدر المرسوم التنفيذي الخاص بالتأمين التكافلي الذي سمح بإنشاء شركتين عموميتين تمارسان "حصرياً" عمليات التأمين التكافلي، بالإضافة لفتح خمس شبابيك على مستوى شركات التأمين التقليدية مخصصة لهذا النوع من التأمين⁽²⁾.

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لتحسين التنظيم، خاصة في مجالي الصكوك والتأمين التكافلي⁽³⁾.

الفرع الخامس: تجارب بعض الدول الناجحة في الصناعة المالية الإسلامية

¹-المادة 155 إلى المادة 162، أمر رقم 23 - 09 مؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي.

²- محمد بوجلal، منظومة التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول: معالم للارتقاء بالصناعة المالية في الجزائر، محاضرة أعدت خصيصا للندوة العلمية الشهرية التي يعقدها المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر في 26 شعبان 1446 / 25 فبراير 2025، ص14-15.

³- وقد صدر بعد كتابتي هذه الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في 22-05-2025 في الجزائر، كما تم إصدار قانون الصكوك السيادية القرار رقم 85 المؤرخ في 01-06-2025.

أولاً: التجربة الماليزية

يُعتبر النموذج الماليزي في التمويل الإسلامي من أبرز النماذج التنموية الناجحة عالمياً، حيث اعتمدت ماليزيا على منهجية مبتكرة تستند إلى خصائص مجتمعها المتعدد الأعراق لتحقيق تقدم كبير في هذا المجال، مع وضع استراتيجيات واضحة للتعامل مع مختلف التحديات، وقد أسهمت الجهود الحكومية، وخاصة دور البنك المركزي الماليزي، في توفير بيئة تنظيمية وتشريعية داعمة لنمو وتطوير العمل المصرفي الإسلامي. فيما يلي أبرز المحطات في تطور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

1. الإطار التشريعي والتنظيمي

- **قانون الخدمات المالية الإسلامية (2013):** يفرض هذا القانون إنشاء هيئات شرعية مستقلة داخل البنوك، مع إلزامية التدقيق الشرعي الدوري، كما يُخضع البنوك الإسلامية لرقابة البنك المركزي الماليزي (BNM) لضمان الامتثال الكامل لأحكام الشريعة⁽¹⁾.

- **معايير الحوكمة الشرعية (2019):** أصدرها البنك المركزي لتوحيد ممارسات التدقيق الشرعي، مع التركيز على فصل صلاحيات الهيئة الشرعية عن إدارة البنك وإلزام البنوك بإعداد تقارير سنوية عن الامتثال الشرعي تخضع لمراجعة خارجية⁽²⁾.

2. الهيكل المؤسسي للتدقيق الشرعي:

- **المجلس الاستشاري الشرعي (SAC):** تابع للبنك المركزي: تأسس في ماي 1997م، كأعلى هيئة شرعية للتمويل الإسلامي في ماليزيا، منحت لها سلطة التأكد من مطابقة القوانين للشريعة الإسلامية لأغراض الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية، يُشرف عليها ويُنظمها البنك المركزي الماليزي باعتبارها الهيئة

¹- **قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA2013)**، ترجمة من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

²- **ذكرى هوما، بحث مقدم عن الموضوع السابع: الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بمدينة الدوحة، قطر، 05-10 ذي القعدة 1446 الموافق لـ 03-08 ماي 2025، ص 638.**

المرجعية ومستشارة البنك المركزي في المسائل الشرعية، تم تعزيز دور ووظائف المجلس الاستشاري الشرعي من خلال قانون البنك المركزي الماليزي¹ لعام 2009م، حيث منحه مكانة الهيئة الرسمية الوحيدة فيما يتعلق بالأمور الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في ماليزيا⁽¹⁾.

- فرق التدقيق الشرعي الداخلي: تعمل داخل البنوك وتتبع للإدارة العليا، مع وجود مدققين متخصصين في الشريعة والمحاسبة، تُجرى عمليات التدقيق على المنتجات الجديدة قبل الإطلاق والعمليات القائمة بشكل ربع سنوي.

- التدقيق الخارجي المستقل: تُكلف مكاتب متخصصة مرخصة من البنك المركزي بمراجعة التقارير السنوية.

3. آليات التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي:

- التقارير الموحدة والمعايير الدولية: تُدمج نتائج التدقيق الشرعي في التقارير المالية للبنوك، مما يعزز الشفافية ويقلل التعارض بين المعايير الشرعية والمحاسبية، وذلك باعتماد معايير AAOIFI والمعايير الدولية للتدقيق (ISA) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المصدرة من قبل هيئة المحاسبة و التقرير المالي في ماليزيا لضمان التوافق بين المتطلبات الشرعية والمحاسبية.

- مؤسسات التكوين و التدريب في الصيرفة الإسلامية في ماليزيا: تُنظم برامج تدريبية لتعزيز مهارات المدققين في الجانبين الشرعي والمحاسبي، مثل برامج المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (INCEIF)، والأكاديمية الدولية للعلوم الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)، المعهد القانوني للمتخصصين في التمويل الإسلامي (CIIF)، جمعية المستشارين الشرعيين في التمويل الإسلامي في ماليزيا (ASAS)،

¹ - سهيلة بن دريس، محمد حمو، دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 01، سنة 2021، ص102.

المركز الدولي للقيادة والحوكمة (ICLIF)، المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي (IBFIM)⁽¹⁾.

ثانياً: التجربة السعودية

تتميز المملكة العربية السعودية بتطويرها لنموذج متكامل للتدقيق الشرعي، يعتمد على إطار تشريعي واضح وهيكل مؤسسي منظم، مع التركيز على التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي لضمان الامتثال الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير المالية الدولية. فيما يلي أبرز مكونات هذه التجربة:

1. الإطار التشريعي والتنظيمي

- نظام مهنة المحاسبة والمراجعة (2021): حل محل نظام المحاسبين القانونيين لعام 1412هـ، ويشترط الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة، مع تحديد ضوابط صارمة للترخيص للمتفرغين وغير المتفرغين، بما في ذلك اشتراط العضوية في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA).
- معايير الحوكمة الشرعية: أصدرت الهيئة معايير تضمن فصل صلاحيات الهيئات الشرعية عن الإدارات التنفيذية، مع إلزام البنوك الإسلامية بإعداد تقارير سنوية تخضع لمراجعة خارجية.

2. الهيكل المؤسسي

- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) تشرف على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وتضمن التزام المدققين بالمعايير الشرعية والمحاسبية. تصدر الهيئة أدلة إرشادية مثل دليل مؤشرات جودة المراجعة لتحسين التكامل بين التدقيقين⁽²⁾.
- اللجان الشرعية في البنوك الإسلامية: تُشكل لجان مستقلة لمراجعة المنتجات المالية والتأكد من توافقها مع الشريعة، مع رفع تقارير دورية للإدارة العليا.

3. آليات التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي

¹ - نصوص أحمد نجيب، قبور محمد أمين، مقومات النظام المالي الإسلامي - التجربة الماليزية نموذجاً، المجلة الجزائرية للتمويل الإسلامي، المجلد 02، العدد 01، سنة 2024، ص 39-41.

² - <https://www.socpa.org.sa/Socpa/Media-Center/News/2025/3959.aspx> تم الإطلاع عليه يوم الثلاثاء (2025/05/20).

- التقارير الموحدة: تُدمج نتائج التدقيق الشرعي في التقارير المالية للبنوك، مما يعزز الشفافية ويقلل التعارض بين المعايير. على سبيل المثال، تُرفع تقارير التدقيق الشرعي إلى لجان المراجعة التابعة لمجالس الإدارة.

- المعايير الدولية: تعتمد السعودية معايير (AAOIFI) والمعايير الدولية للتدقيق (ISA) لضمان التوافق بين المتطلبات الشرعية والمحاسبية.

- التدريب المشترك: تُنظم الهيئة برامج تدريبية لتعزيز مهارات المدققين في الجانبين الشرعي والمحاسبي، مثل برنامج الاستراتيجيات الحديثة في المراجعة المالية والتدقيق ومعسكر "سوكبا" للتأهيل المهني⁽¹⁾.

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي

في ظل التطور السريع للنظام المالي الإسلامي، أصبح من الضروري تحقيق تكامل فعال بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي لضمان الشفافية والموثوقية في العمليات المصرفية، يركز التدقيق الشرعي على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، بينما يركز التدقيق المحاسبي على الدقة المالية والامتثال للقوانين المحلية، ومع ذلك، فإن عدم التكامل بين هذين النوعين من التدقيق قد يؤدي إلى وجود ثغرات في الإفصاح وتناقضات في المخرجات، مما يؤثر سلبيًا على ثقة المستثمرين والعملاء. وللتعرف على التدقيق الشرعي سوف نتطرق إلى النقاط التالية:

الفرع الأول: مفاهيم حول التدقيق الشرعي

أولاً: تعريف التدقيق الشرعي

هناك العديد من التعاريف للتدقيق الشرعي، نذكر منها:

- **التعريف الأول:** التدقيق الشرعي هو نظام متكامل، شامل ذو مقومات أساسية وأهداف محددة، وأساليب وأدوات، يقصد بها: المتطلبات والمقاصد الشرعية الواجب على المؤسسة المالية الالتزام بها ومن خلالها

¹ - <https://socpa.org.sa/Socpa/LQ/ps/2495.aspx>

الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.⁽¹⁾

- **التعريف الثاني:** "قيام مدقق شرعي بالتأكد من التزام المؤسسة بالمعايير والضوابط الشريعة الإسلامية".

- **التعريف الثالث:** "عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها".⁽²⁾

- **التعريف الرابع:** "تتبع وفحص لأعمال المؤسسة المالية بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى

مرجعياتها الشرعية والفنية المعتمدة".⁽³⁾

من هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن التدقيق الشرعي هو: "عملية منهجية مستقلة لتقييم مدى التزام

المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة في كافة أنشطتها وفق معايير محددة، وإصدار تقارير عن

نتائج هذا التقييم مع معالجة المخالفات الشرعية إن وجدت".

ثانياً: أهمية التدقيق الشرعي

تتجلى أهمية التدقيق الشرعي في عدد من العناصر التي تمثل مزايا بالنسبة للمصارف، ومن أبرزها ما

يلي:⁽⁴⁾

- تعزيز الثقة لدى المساهمين وجمهور المتعاملين بالجودة الشرعية للمصرف الإسلامي ومدى مطابقة

أعماله لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يؤكد التزام المصرف بما يضمنه نظامه.

- الأساسي من اشتراط موافقة جميع أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال القيمة التي

يضيفها تقرير المدقق الشرعي.

- إن تطبيق التدقيق الشرعي يحقق التأثير الإيجابي والفعال باتجاه تقويم وتطوير عمل هيئة الرقابة

¹ - إبراهيم عبدالحليم عباد، مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 84.

² - يحيى محمد زكريا، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، أطروحة أعدت لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي في معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية 2010، منشورات جامعة كاي، ط 1، 2019، ص 19 وص 27.

³ - رياض منصور الخلفي، إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المفاهيم وآلية العمل المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 3-4 أكتوبر 2004، البحرين، ص 6.

⁴ - محمد عمر جاسر، التدقيق الشرعي الخارجي، مؤتمر المدققين الشرعيين، شركة شوري للاستشارات الشرعية، الكويت، ماي 2009، ص 2.

- الشرعية داخل المصرف الإسلامي، ذلك أن طبيعة عملية التدقيق الشرعي تتطلب تنظيم أعمال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وضبط جودة أدائها من أجل حفظ أعمال المصرف من المخالفات الشرعية.
- رفع جودة التطبيق العملي للحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع الأحكام الشرعية.

ثالثاً: أهداف التدقيق الشرعي

- تتمثل الأهداف الرئيسة للتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية فيما: ⁽¹⁾
- فحص نظام الرقابة الشرعية.
- إبداء الرأي الفني المحايد والمستقل حول مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته وعقوده المبرمة.
- قياس مستوى المسؤولية الاجتماعية والتنمية.
- قياس الكفاءة في تشغيل الأموال.
- قياس الفعالية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

الفرع الثاني: أنواع ومجالات التدقيق الشرعي

أولاً: أنواع التدقيق الشرعي

هناك نوعين للتدقيق الشرعي حتى يكون أشمل لجميع نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية وهما: ⁽²⁾

- التدقيق الشرعي الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي من أهم مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يقع على عاتقه بشكل رئيسي تقييم مدى التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، وقد عرف على أنه " نشاط تأكيدى، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المنشأة، مصمم لمراقبة وتحسين

¹ - إبراهيم عبدالحليم عباد، المرجع السابق، ص 83.

² - حنان بودلال ومالطي سناء، مقال بعنوان: التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية بين الواقع والمأمول في ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية، منشور بمجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 02، جوان 2019، ص 27.

انجاز أهداف من خلال التحقق من إتباع المؤسسة للضوابط والأحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الامتثال الشرعي.

- مهام التدقيق الشرعي الداخلي:

تتمثل واجبات المدقق فيما يلي:

- التحقق من التزام المؤسسة المالية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- التحقق من مدى التزام المؤسسة المالية للفتاوى والإرشادات والتوجيهات الصادرة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- مناقشة الملاحظات والقضايا التي توصل إليها جهاز الرقابة الداخلية مع مسؤولي البنك.
- تقديم تقارير دورية حول نتائج الفحص لعمليات المؤسسة ورفعها للجهات المختصة مع تقديم نسخ للهيئة الشرعية.
- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة لتوجيهات الهيئة الشرعية وفتاوها .
- التدقيق الشرعي الخارجي: عرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه " تقديم تأكيد معقول من جهة مستقلة خارج المؤسسة المالية الإسلامية، بأن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فيما نفذت من معاملات، ويتحصل التأكيد المعقول من إجراء التدقيق الشرعي على عينة من المعاملات النمطية المنفذة وليس كمياً.
- أهداف التدقيق الشرعي الخارجي: يمكن حصرها في الأهداف الرئيسية التالية: (1)
- إبداء الرأي المحايد والمستقل حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات والعقود.
- تقديم شهادة لمساهمي المؤسسة والمتعاملين منها من جهات رقابية وتنظيمية.

¹ - حنان بودلال ومالطي سناء، المرجع السابق، ص28.

- فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

ثانيا: مجالات عمل التدقيق الشرعي

تتمثل مجالات عمل المدققون الشرعيون في المصارف الإسلامية في المهام التالية: (1)

- عمليات الفحص والتدقيق على المستندات والدفاتر والسجلات والملفات والعقود والاتفاقيات للتأكد من

أنها مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة عن المعاملات المستحدثة.

- بيان الملاحظات والمخالفات والأخطاء وأوجه القصور في تنفيذ الأحكام والمبادئ الشرعية وإبلاغها إلى

المنفذين من خلال المراقب الشرعي.

- تقديم التوصيات والإرشادات والنصائح اللازمة لتصويب المخالفات والأخطاء وقوعها في المستقبل.

- تجميع المسائل التي تحتاج إلى إجابات أو فتاوى ورفعها إلى المراقب الشرعي والذي يرفعها بدوره إلى

هيئة الرقابة الشرعية للحصول على إجابات عنها.

- حضور بعض الاجتماعات التي لها علاقة بمسألة الفتوى والرقابة الشرعية مثل اجتماعات قسم الرقابة

المالية الداخلية.

- إعداد تقارير دورية ترفع إلى المراقب الشرعي عن نتائج عملية التدقيق الشرعي، وتقييم الأداء بصفة

عامة من المنظور الشرعي ليرفعها بدوره إلى مجلس الإدارة.

- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات كل من هيئة الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي وأي أعمال أخرى توكل

إليهم داخلة في نطاق الفتوى والرقابة الشرعية.

- الاطلاع على عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء بين المصرف والعميل مشتملا على تفاصيل البضاعة

ومقدار الأرباح وطريقة السداد ومدته وفترة السماح وأي شروط أخرى، والتأكد من صحة العقد وخلوه من

الربا.

¹ حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر، 2006، ص54.

- الإطلاع على بيان مواصفات وثمان البضاعة المطلوبة من الأمر بالشراء (أو فاتورة عرضاً لأسعار).
- الإطلاع على فاتورة شراء باسم المصرف الإسلامي صادرة عن مورد البضاعة موضح فيها تفاصيل البضاعة المشتراة.

- التأكد من سداد المصرف لقيمة البضاعة أي التأكد من شراء المصرف للبضاعة وحيازتها له.⁽¹⁾

الفرع الثالث: علاقة التدقيق الشرعي بالتدقيق المحاسبي

يُمثل التدقيق الشرعي الركيزة الأساسية لضمان التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعمل كحلقة وصل بين المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتطبيق العملي في البنوك الإسلامية. وتكمن أهميته في كونه الضامن لتحقيق التكامل بين المتطلبات الفنية والضوابط الشرعية، مما يعزز مصداقية القطاع المالي الإسلامي.

أولاً: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)

1- تعريف: معايير المحاسبة الإسلامية هي نتاج منظمة دولية تعرف بـ"أيوفي" وهي اختصار لاسم المنظمة، واسمها "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وباللغة الإنجليزية AAOIFI (Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions)،

وهي منظمة غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية تأسست عام 1991 باسم "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" ليتيم تغيير هذه التسمية إلى ما هي عليه الآن، وذلك عام 1995 مع إعادة هيكلة المنظمة وتعديل نظامها الأساسي والشروع في إصدار المعايير المحاسبية. المقر الرئيسي للمنظمة هو البحرين، و تحظ هذه الأخيرة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء منها: المصارف المركزية، السلطات الرقابية، المؤسسات المالية، شركات المحاسبة والمراجعة والمكاتب القانونية في أكثر من 45 دولة. تسعى هيئة الأيوفي إلى إصدار معايير استرشادية تهدف إلى توحيد

¹- حسين شحاتة، المرجع السابق، ص 54.

القوائم المالية وضبط إدارة المخاطر ودعم الصناعة المالية الإسلامية، لتنظيم المعاملات في المؤسسات المالية الإسلامية وذلك من خلال تطوير ونشر الأفكار المحاسبية ومراجعة الحسابات وحتى تلك المتعلقة بالحوكمة التي ترتبط بالمنتجات المالية الإسلامية، وذلك من خلال التدريب وإصدار النشرات الدورية، إضافة إلى إعداد، نشر، تفسير وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة. كل هذا حتى تضمن التطبيق الأمثل لمبادئ الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي.

2- أهمية معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) مجموعة من المعايير التي تنظم العمليات في المؤسسات المالية الإسلامية، وتؤ هذه المعايير دوراً حيوية تتمثل في الآتي:

- ضمان الامتثال الشرعي: توفر إطاراً لتنفيذ العمليات المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص العمليات المحاسبية والتدقيق والمراجعة.

- تعزيز الثقة والشفافية: تزيد الثقة بين العملاء والمستثمرين والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال معايير محاسبية موحدة.

- تسهل هذه المعايير الموحدة التواصل بين المؤسسات المالية الإسلامية بعضها ببعض، واستخدامها في أغراض المقارنة لتقييم وضع المؤسسة على المستوى المحلي والدولي.

- مواجهة التحديات: تساعد في معالجة القضايا المحاسبية المعقدة في المنتجات المالية الإسلامية مثل المبيعات والمصروفات والصفقات المالية المركبة.

- دعم النمو: تساهم في تطوير القطاع المالي الإسلامي من خلال معايير واضحة ومقبولة عالمياً.

3- تقسيم المعايير الصادرة عن هيئة الأيوبي

تنقسم معايير الأيوبي إلى ثلاثة أنواع من المعايير:

- المعايير الشرعية: وهي معايير متعلقة بالتشريع الإسلامي من حيث الضوابط وأحكام التحليل والتحریم. وتطبق بصفة إلزامية في الكثير من المراكز المالية الإسلامية، وتستخدم أيضاً كأساس إرشادي

في الدول مثل الإمارات، المملكة المتحدة، لبنان.

- **معايير المحاسبة:** تسعى هيئة الأيو في للالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة في المؤسسات المالية.

وعليه فإنه في بعض الحالات يتم الاعتماد على معايير خاصة، نظر الوجود اختلافات بين المنتجات المالية التقليدية والمنتجات المالية الإسلامية. وهذا النوع من المعايير يطبق بصفة إلزامية في الدول مثل البحرين، الأردن، عمان، قطر، السودان وسورية. كما يعتبر أساسا لمعايير المحاسبة الوطنية في الدول مثل أندونيسيا وباكستان. ويستخدم أيضا كأساس إرشادي من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في الدول مثل مصر، فرنسا، ماليزيا.

- **معايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات:** هي معايير تسلط الضوء على توجيه المراجع في إبداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت وفقا لقواعد الشريعة، هذا بالنسبة لمعايير المراجعة. أما فيما يخص معايير الحوكمة فهي موجهة للرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. وتطبق هذه المعايير بصفة اختيارية في المراكز المالية الإسلامية⁽¹⁾.

ثانيا: المقارنة بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية

يمكن إيجاز المنهجية التي تتبعها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الإسلامية، بأنها تقوم على النظر فيما توصلت إليه معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية (IASB)، وعرضها على الشرع فكل ما يتفق معه يؤخذ بعين الاعتبار، وكل ما يخالفه يستبعد من القائمة: - قبول المعايير الدولية التي تتوافق مع الضوابط الشرعية؛

¹ - جمعي سميرة، سليمان نسرين، **فعالية ودور معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتحسين عمل المؤسسات المالية الإسلامية**، بحث مقدم في ملتقى دولي حول: المعايير المحاسبية معايير الحوكمة و المعايير الشرعية و المبادئ الإرشادية دليل علمي في إعداد النصوص التطبيقية لتنفيذ قوانين المالية الإسلامية في الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، يومي 11 و 12 ديسمبر 2024، ص 07-09 بتصرف.

فمثلاً يشمل: معيار المحاسبة المالية رقم (01) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، ومعيار المحاسبة المالية رقم (12) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية"، معايير المحاسبة الدولية رقم (01) "عرض القوائم المالية" و(07) "قائمة التدفقات النقدية" و (08) "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات الأخطاء المحاسبية والأخطاء"، و (10) "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية" و (18) "الإيراد" و(24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" و(37) "المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة" كما يشمل معيار المحاسبة المالية رقم (13) "الإفصاح عن أسس تحديد، وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية" معيار المحاسبة الدولي رقم (14) "التقرير عن المعلومات المالية لقطاعات المؤسسة". -رفض المعايير الدولية التي لا تتفق مع الضوابط الشرعية؛ لأنها نتاج معاملات تصنف ضمن المعاملات المحرمة، وأفضل مثال على ذلك، معيار المحاسبة الدولي رقم (23) "تكاليف الاقتراض"، وبالتالي، فإن مثل هذه العناصر لا تجد مكاناً لها في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

- معايير المحاسبة الإسلامية المشابهة ولكن ليست مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتناول مجموعة مقارنة من عناصر القوائم المالية، وهذا يصح على معيار المحاسبة المالية رقم (10) "الاستصناع والاستصناع الموازي"، ويتفق هذا المعيار في جوهره مع معيار (11) "عقود المقاولات"، لكنه يتطرق إلى جوانب لا يتناولها المعيار الأخير

- المعايير المحاسبية الدولية التي يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية اعتمادها، ولذلك لم تصدر معايير إسلامية مماثلة، لأن هذه المعايير لا تثير قضايا الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر كافية لمعالجة جوانب خاصة بممارسات وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد المعايير الإسلامية، ويتجلى هذا على سبيل المثال في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (19) "منافع العاملين (تكلفة منافع الموظفين)" بالإضافة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والتجهيزات والمعدات". - وضع معايير جديدة في حالة المعاملات التجارية الفريدة في إطار العمل

المصرفي الإسلامي⁽¹⁾.

ثالثاً: التناسب بين معايير التدقيق الدولية (ISA) ومعايير المراجعة الصادرة عن (AAOIFI)

ذكرت دراسة أعدها الباحثان إسماعيل ممي وعزه الأزهر إلى تحليل مدى التوافق بين معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير التدقيق الدولية (ISA)، وذلك من خلال المقارنة بين أهداف ومتطلبات كل منها. ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية على النحو التالي⁽²⁾:

1- معيار هدف المراجعة ومبادئها: يهدف إلى ضمان أن القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية مُعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية والضوابط الشرعية، مع التركيز على الأهمية النسبية والامتثال للشرعية، يتوافق مع المعيار الدولي للتدقيق ISA رقم 200، الذي يوضح إجراءات التدقيق وأهدافه العامة لضمان مصداقية البيانات المالية.

2- معيار تقرير المراجع الخارجي: ظهر معيار تقرير المراجع في AAOIFI توافقاً مع عدة معايير دولية ISA 700، 705، 706 في جوانب الشكل والمضمون. حيث يشترك الجميع في ضرورة إبداء الرأي المهني بناءً على أدلة إثبات كافية، مع إضافة AAOIFI لمتطلبات خاصة بالتوافق مع الأحكام الشرعية التي تميز التقارير في المؤسسات الإسلامية.

¹- يخلف رندة ابتسام، سفاخلو رشيد، المقارنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية (AAOIFI) والنظام المحاسبي المالي (SCF) المتضمن معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) وإمكانية التوافق بينهما، بحث مقدم في الملتقى الدولي الموسوم بعنوان: المعايير المحاسبية، معايير الحوكمة والمعايير الشرعية، المبادئ الإرشادية، دليل عملي في إعداد النصوص التطبيقية لتنفيذ قوانين المالية الإسلامية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، يومي 11 و 12 ديسمبر 2024، ص 6-7.

²- إسماعيل ممي، عزه الأزهر، مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة ذات الرؤية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير - جامعة الشهيد حمي لخضر الوادي، مجلة الإحياء، المجلد 21 العدد 28 جانفي 2021، ص: 610-612 ملخصاً.

3- معيار شروط الارتباط لعملية المراجعة: يؤكد معيار شروط الارتباط في AAOIFI على نفس

المبادئ التي ينص عليها ISA 210، خاصة فيما يتعلق بتوثيق اتفاقيات العمل بين المراجع والعميل. مع إضافة بند خاص بالالتزام بالتشريعات الإسلامية في حالة المؤسسات المالية الإسلامية، مما يعكس تكيف المعايير الدولية مع البيئة الإسلامية دون تعارض.

4- معيار فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية: يتميز معيار فحص

الالتزام الشرعي في AAOIFI بإضافة بُعد ديني غير موجود في ISA 250، رغم اشتراكهما في فحص الامتثال القانوني. حيث يعتمد المراجع الشرعي على فتاوى الهيئات الرقابية الإسلامية كمصدر أساسي، بينما يقتصر المدقق الدولي على القوانين الوضعية، مما يظهر تكامل الأدوار بين النظامين.

5- معيار مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية:

تكشف المقارنة بين معايير AAOIFI وكل من 240 و 315 و ISA 330 عن تطابق في المنهجية والأساليب للكشف عن الأخطاء والتزوير. لكن المعيار الإسلامي يضيف بعداً أخلاقياً مستمداً من الشريعة في التعامل مع هذه المخالفات، مع الحفاظ على نفس المستوى المهني في جمع الأدلة وتقييم المخاطر كما في المعايير الدولية.

هذا مما يؤكد أن معايير المراجعة الإسلامية AAOIFI تتماشى إلى حد كبير مع المعايير الدولية ISA، لكنها تختلف في التركيز على الجانب الشرعي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة المحلية

أولاً: دراسة (شفيفة بوزيد، 2013)

1 - عنوان الدراسة:

التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

2- نوع الدراسة: رسالة ماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة.

3- هدف الدراسة:

- التعرف على نطاق عمل كل من المدقق المحاسبي والمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية؛- التعرف

على العلاقة التي تربط بين المدقق المحاسبي والمدقق الشرعي؛

- محاولة قياس أثار هذه العلاقة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

4- إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير المدقق المحاسبي والمدقق الشرعي على الأداء المالي للمصارف

الإسلامية؟

5- منهج الدراسة:

- المنهج النظري: اعتمدت على المنهج الوصفي لتحليل الجوانب النظرية للتدقيق المحاسبي والشرعي.

- المنهج التطبيقي: استخدم المنهج الإحصائي لتحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية.

6- أدوات الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة.

7- نتائج الدراسة:

- أهمية التكامل: التكامل بين التدقيق المحاسبي والشرعي يعزز الرقابة الداخلية، ويحسن الأداء المالي.

- أثر الخبرة والاستقلالية: الخبرة والاستقلالية للمدققين تحسن جودة التقارير المالية والشرعية.

- دور الرقابة الشرعية: هيئة الرقابة الشرعية تضمن التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة.

ثانيا: دراسة (الزهواني عبد الله، 2017)

1- عنوان الدراسة: دور التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية الإسلامية.

2- نوع الدراسة: رسالة ماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير.

3- هدف الدراسة:

- محاولة الإلمام بكل الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة؛

- اطلاع أكثر على المفاهيم المتداخلة والمرتبطة بنظام الرقابة الداخلية في علاقته بالتدقيق؛

- حصر كل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالرقابة والتدقيق الشرعي وهيئات الفتوى للتمييز بينها بدقة؛

- تحديد الأهداف الفعلية من وراء تطبيق التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية.

4- إشكالية الدراسة: إلى أي مدى يساهم التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلية بفرع بنك البركة

الجزائر غرداية؟

5- منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

6- أدوات الدراسة: استخدم الباحث الاستبيان المغلق والملاحظة الميدانية لجمع البيانات وتحليلها.

7- نتائج الدراسة:

- ضرورة التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالضوابط الشرعية؛

- أهمية التدقيق الشرعي في تحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية؛

- الحاجة إلى الأطر التنظيمية لتنظيم التدقيق الشرعي وتعزيز تكامل الرقابة الداخلية والخارجية؛

- المعايير المحاسبية والشرعية تضمن عدالة القوائم المالية وشفافيتها في المؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثا: دراسة (إسماعيل ممي، عزة الأزهر، 2021)

1- عنوان الدراسة: مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة ذات الرؤية

الإسلامية.

2- نوع الدراسة: مقال علمي.

3- هدف الدراسة:

- الوقوف على واقع الاعتماد على كل من معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذا المعايير الدولية للتدقيق.
- مدى بعد وجود تناسب في المتطلبات و تطابق في الرؤى بينهما، وهذا على مستوى الفضاءات المهنية لمهنة مراجعة وتدقيق الحسابات.

4- إشكالية الدراسة: هل تتطابق الرؤى وتتناسب المتطلبات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير

المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ؟

5- منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بوصف وتحليل معايير

التدقيق الدولية (ISA) ومعايير المراجعة الإسلامية (AAOIFI) ، ثم قارنت بينهما لتحديد أوجه التكامل والاختلاف، كما استخدمت عناصر من المنهج المقارن لموازنة المتطلبات والرؤى بين المعيارين.

6- نتائج الدراسة:

- وجود تشابه جوهري بين المعايير الدولية (ISA) والإسلامية (AAOIFI) في: أهداف التدقيق الأساسية مثل: (إبداء الرأي المحايد حول عدالة القوائم المالية)، إجراءات المراجعة مثل: (فحص الأدلة، تقييم المخاطر، التواصل مع الإدارة، وهيكلة التقارير مثل: (ضرورة إصدار رأي واضح في التقرير النهائي).
- تطابق معيار AAOIFI رقم 2 "تقرير المراجع الخارجي" مع 700 و ISA 705 في هيكلة تقارير المراجعة.

- تقاطع معيار AAOIFI رقم (5) "مسؤولية المراجع عن التزوير والخطأ" مع ISA 240 و ISA 315.

رابعا: دراسة (باشا رفيقة، 2024)

1- عنوان الدراسة: دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات

التمويل الإسلامي دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام.

2- نوع الدراسة: أطروحة دكتوراة.

3- هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير (AAOIFI) في تعزيز حوكمة

المؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز على:

- مدى كفاية معايير الإفصاح الإسلامية في تحقيق الشفافية؛

- تأثير الإفصاح على توازن مصالح أصحاب المصلحة (المستثمرين، المودعين، الهيئات الشرعية)؛

- التحديات المرتبطة بعدم إلزامية تطبيق معايير AAOIFI في بعض المؤسسات.

4- إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة تبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح

المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السالم الجزائري؟

5- منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على:

- التحليل النظري لمتطلبات الإفصاح في المعايير الإسلامية مثل معياري AAOIFI رقم (1) ورقم (5).

- دراسات حالة لمؤسسات مالية إسلامية في دول مختلفة (مثل البحرين، الأردن،...).

6- أدوات الدراسة: استبيانات لقياس آراء المتخصصين حول فعالية تطبيق المعايير.

7- نتائج الدراسة:

- ضبط مفاهيم الدراسة: معايير المحاسبة الإسلامية، القياس، الإفصاح، وأدوات التمويل الإسلامي؛

- التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الإسلامية وأهميتها للمصارف الإسلامية؛

- الوقوف على مدى إمكانية تبني معايير المحاسبة الإسلامية من طرف البنوك محل الدراسة؛

- توضيح دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية في زيادة وتحسين مستوى القياس والإفصاح المحاسبي

لأدوات التمويل الإسلامي؛

- التكامل بين الإفصاح الشرعي والمحاسبي يدعم حوكمة المؤسسات عبر: توحيد التقارير المالية

والشرعية، وتعزيز دور هيئات الرقابة الشرعية في مراجعة القوائم المالية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

أولاً: دراسة (سامر مظهر قنطقجي، 2010)

- 1- عنوان الدراسة: التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية.
- 2- نوع الدراسة: مقال علمي.
- 3- هدف الدراسة:
 - العلاقة بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، مع التركيز التكامل بينهما.
 - نموذج نظري وعملي يوضح كيفية تفاعل هذين النوعين من التدقيق لضمان الامتثال الشرعي والمالي.
 - أهمية الرقابة الوقائية والعلاجية واللاحقة في الفقه الإسلامي، وتسلط الضوء على دور المحاسب المسلم في تحقيق العدالة والشفافية
- 4- منهج الدراسة: دراسة نظرية تحليلية تعتمد على مراجعة للفقه الإسلامي والمعايير المحاسبية الحديثة.
- 5- أدوات الدراسة: تحليل النصوص الشرعية والمحاسبية، وتقدم أمثلة تطبيقية لعقود التمويل.
- 6- نتائج الدراسة:
 - التدقيق الشرعي: يركز على ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتضمن ثلاث مراحل: رقابة الوقائية (قبل التنفيذ)، والرقابة العلاجية (أثناء التنفيذ)، والرقابة اللاحقة (بعد التنفيذ).
 - التدقيق المحاسبي: يهدف إلى ضمان الدقة المالية والشفافية، ويعتمد على معايير محاسبية دولية.
 - الدراسة تؤكد أن التدقيق المحاسبي يسبق التدقيق الشرعي في مراحل التخطيط، لكن القرار الشرعي يعتمد على البيانات المحاسبية.

ثانياً: دراسة (منال عدنان الربيعان، 2013)

- 1- عنوان الدراسة: التدقيق الداخلي والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (تكامل واندماج).
- 2- نوع الدراسة: رسالة ماجستير إدارة أعمال.

3-هدف الدراسة:- التعرف على دور التدقيق الداخلي المرتبط بدور الرقابة الشرعية في المصارف

الاسلامية. - قياس مدى التكامل الرقابي في المصارف الإسلامية. - تقييم استقلالية أداء التدقيق الداخلي و الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

4- إشكالية الدراسة: هل يشكل دور التدقيق الداخلي مع دور الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية نظام رقابي متكامل على أعمال المصرف؟

5-منهج الدراسة: دراسة نظرية وتطبيقية تعتمد على المراجعة الأدبية والمقابلات مع خبراء في المجال.

6- أدوات الدراسة: تحليل الوثائق، والمقابلات الشخصية، والمراجعة المعيارية.

7- نتائج الدراسة:

- التدقيق الداخلي: يركز على الامتثال للسياسات الداخلية والقوانين، ويتبع معايير دولية مثل تلك الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA).

- الرقابة الشرعية: تهدف إلى ضمان التزام المعاملات بأحكام الشريعة الإسلامية، وتعتمد على فتاوى الهيئات الشرعية.

- التكامل بين الوظيفتين: هناك تداخل في الأهداف (مثل تحسين الكفاءة والامتثال)، لكنهما يعملان بمعايير ومنهجيات مختلفة.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولاً: دراسة (Hamzeh Al ،Dewi Fariha Abdullah ،Saleh F.A. Khatib)

(2022 ،Ali Shariff Kabara ،Ayman Hassan Bazhair،Amosh

1- عنوان الدراسة: " Shariah Auditing: Analyzing the Past to Prepare for the

Future "

2- هدف الدراسة:

- تقديم مراجعة منهجية للأدبيات المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- تحليل التطور التاريخي والجغرافي والنظري للدراسات السابقة.
- تحديد الفرص المستقبلية للبحث في مجال التدقيق الشرعي.
- 3- **منهج الدراسة:** مراجعة منهجية للأدبيات.
- 4- **أدوات الدراسة:** تحليل 53 دراسة من قواعد بيانات Scopus و Web of Science تحليل كمي (عدد الدراسات، التوزيع الزمني والجغرافي) ونوعي (المحتوى والنظريات).
- 5- **نتائج الدراسة:**
 - تركيز البحث على ماليزيا (34.15% من الدراسات) مع نقص في الدراسات في الدول العربية والإفريقية.
 - فعالية التدقيق الشرعي: عوامل مثل الكفاءة والاستقلالية تؤثر في الفعالية، لكن النتائج غير متسقة.
 - أدوار المدقق الشرعي: يحتاج إلى مهارات متخصصة في الشريعة والمصرفية الإسلامية.
- ثانيا: دراسة (Anastasya Dinda Syaputri, Sigid Eko Pramono، 2024)
- 1- **عنوان الدراسة:** "Global Trends in Sharia Audit Practice: An In-depth Bibliometric Exploration"
- 2- **هدف الدراسة:**
 - تحليل الاتجاهات العالمية في ممارسات التدقيق الشرعي باستخدام التحليل الببليومتري.
 - تحديد الموضوعات البارزة وأبرز المؤلفين في هذا المجال.
 - اقتراح مجالات بحثية مستقبلية لتعزيز التطوير المهني والأكاديمي للتدقيق الشرعي.
- 3- **منهج الدراسة:** دراسة كمية (تحليل ببليومتري) تعتمد على مراجعة الأدبيات.
- 4- **أدوات الدراسة:** برنامج VOS Viewer لتحليل شبكات الكلمات الرئيسية والمؤلفين والاقتباسات بناء على 59 مقالة منشورة بين 2011-2023.

5- نتائج الدراسة:

- تزايد الاهتمام الأكاديمي والمهني بالتدقيق الشرعي في السنوات الأخيرة.
- عدم وجود إطار تنظيمي موحد للتدقيق الشرعي في معظم الدول، باستثناء ماليزيا التي تُعتبر رائدة في هذا المجال. - ضعف الوعي بأهمية التدقيق الشرعي بين الممارسين والمنظمين.
- عدم وضوح المعايير في بعض البلدان مثل إندونيسيا وبنغلاديش.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- 1- ركزت على حالة مصرف السلام الجزائري، وهو مصرف إسلامي حديث النشأة في بيئة جزائرية تتميز بخصوصيات تشريعية ومؤسسية.
- 2- قدمت تحليلاً لمدى التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في مصرف السلام، مع التركيز على العوامل التنظيمية والمؤسسية والقانونية التي تؤثر على هذا التكامل، بينما ركزت بعض الدراسات السابقة على أحد الجانبين فقط (الشرعي أو المحاسبي) دون الربط بينهما.
- 3- اعتمدت على مقابلات مع خبراء من مصرف السلام ومحافظي حسابات، مما أضاف بعداً تطبيقياً وميدانياً للبحث، في حين أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل النظري أو المراجعة الأدبية.
- 4- تناولت تحليلاً للإطار القانوني الجزائري وتأثيره على التكامل بين التدقيقين.
- 5- قدمت توصيات عملية لتعزيز التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية الجزائرية، مثل تبني معايير AAOIFI وتعزيز التنسيق المؤسسي، هذه التوصيات تستند إلى نتائج ميدانية وتناسب السياق الجزائري.
- 6- أبرزت تجارب دولية ناجحة (مثل ماليزيا والسعودية) كمصدر للإلهام في تطوير التدقيق الشرعي والمحاسبي في الجزائر، مع التركيز على إمكانية تطبيق هذه التجارب في البيئة الجزائرية.
- 7- وجود تحديات تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر، مثل غياب الإطار القانوني الواضح وازدواجية المهام بين فرق التدقيق.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، حيث قدمنا المفاهيم الأساسية للتدقيق الشرعي والمحاسبي، وأهميتهما، وأهدافهما، وأنواعهما. كما يسلط الضوء على خصائص البنوك الإسلامية ودورها في الاقتصاد مشيرًا إلى صيغ التمويل الإسلامية كالمrabحة والمشاركة والمضاربة، بالإضافة إلى الإطار القانوني المنظم لها في الجزائر مع استعراض تجارب دولية ناجحة مثل ماليزيا والسعودية في مجال التكامل بين التدقيقين الشرعي والمحاسبي، واختتمنا بالحديث عن العلاقة بين التدقيق الشرعي والمحاسبي، موضحة كيف أن التكامل بينهما يعزز الشفافية والامتثال الشرعي والقانوني، مما يسهم في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين التدقيقين في بنك السلام

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين التدقيقين في بنك السلام

تمهيد:

يعتبر بنك السلام أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في الجزائر، والذي يؤدي دورًا حيويًا في تعزيز القطاع المالي والاقتصادي من خلال تقديم خدمات مصرفية متكاملة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. تأسس البنك في إطار سياسة تنويع القطاع المصرفي الجزائري ودمج مبادئ الصيرفة الإسلامية، مما جعله وجهة للعديد من العملاء الذين يبحثون عن حلول مالية متوافقة مع الضوابط الشرعية. يتميز بنك السلام بانتشاره الجغرافي الواسع عبر فروع متعددة، بالإضافة إلى تبني معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية في تعاملاته. كما يحرص على تطوير آليات الرقابة الداخلية، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، لضمان الامتثال للأنظمة المحلية والدولية، في إطار تقييم فعالية أنظمة التدقيق في بنك السلام، تم إجراء دراسة حالة اعتمدت على منهجية متكاملة تجمع بين أداتي الملاحظة والمقابلة، وذلك لفهم أعمق لسياقات التدقيق ونتائجه. مما سبق تم تقسيم هذا الفصل الثاني إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول بنك السلام.

المبحث الثاني: تقييم ميداني لتكامل التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي

المبحث الأول: عموميات حول بنك السلام الجزائري

تمهيد:

يعمل مصرف السلام الجزائري وفق خطة عمل مدروسة تراعي احتياجات التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات المهمة بالبلاد. كما يقدم المصرف خدمات مالية متطورة تستند إلى القيم والمبادئ التي يحرص عليها المجتمع الجزائري، بهدف تلبية متطلبات العملاء والمستثمرين في السوق المحلية. ويحرص المصرف على التزام جميع معاملاته المالية بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يشرف على ذلك جهاز رقابي متخصص يتكون من مجموعة من الفقهاء والخبراء الاقتصاديين المتميزين. تضمن هذه الهيئة الشرعية مطابقة جميع العمليات المصرفية للأحكام الشرعية، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والمالية الحديثة. كما يتميز المصرف بمواكبته لمتطلبات العصر مع الحفاظ على الثوابت الشرعية، مما يجعله خياراً مناسباً للراغبين في تعاملات مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتواكب التطورات المصرفية المعاصرة.

المطلب الأول: التعريف ببنك السلام

الفرع الأول: نبذة عن بنك السلام بالجزائر⁽¹⁾

مصرف السلام الجزائري، مصرف شمولي يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائري بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري. كما تم خلال سنة 2020 رفع رأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري ثم إلى 20 مليار دينار جزائري خلال سنة 2021 امتثالاً لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية

¹ - <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html> تم الإطلاع عليه يوم 2025/05/01.

العاملة في الجزائر، انطلق نشاط المصرف في تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من 26 فرعا موزعا على التراب الوطني، ويأتي هذا التوسع المستمر في شبكة فروعه انسجاما مع رؤية وتوجهات بنك السلام التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة. يعتبر مصرف السلام ثاني مصرف إسلامي بدأ نشاطه في وسط السوق المصرفية بعد مصرف البركة الجزائري الذي مارس نشاطه بعد أشهر من إصدار قانون النقد والقرض عام 1990 مزاولا نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة.

الفرع الثاني: الأهداف الرئيسية لبنك السلام الجزائري⁽¹⁾

إن مصرف السلام الجزائري، يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

- إن من أبرز الأهداف والغايات التي سطرها بنك السلام الجزائري هي الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية، بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق التميز في الأداء بتطبيق أرقى معايير الجودة، استعدادا للتحديات في الأسواق المحلية والعالمية
- حرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على حد سواء.
- التوسع الجغرافي داخل القطر الجزائري وهذا من خلال استحداث فروع جديدة.
- يسعى المصرف إلى التميز عن الآخرين وهذا باعتبار التميز ثقافة جماعية وفردية داخل المصرف.
- يسعى بنك السلام الجزائري إلى تحقيق الأهداف المسطرة وهذا عن طريق الالتزام داخل وخارج المصرف وهو الشعور بالمسؤولية، والعمل على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، والمنتظرة من قبل متعامليه.
- ولتحقيق أهداف النمو والتوسع كان من أولويات المصرف التواصل الداخلي والخارجي وهذا لتقديم أفضل

¹ - بوجمعة طارق، قاسمي جمال، مخاطر التمويل لدى البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك السلام الجزائري- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، السنة الجامعية: 2021/2020.

المطلب الثاني: تحليل البيئة الداخلية للبنك

الفرع الأول: أنظمة العمل

يعمل مصرف السلام ضمن إطار مصرفي إسلامي متكامل مستندا إلى أنظمة تشغيلية متطورة تجمع بين الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والابتكار التكنولوجي ومن أبرز أنظمة العمل المعتمدة في المصرف:

1. الهيكلية التشغيلية والامتثال الشرعي: تخضع جميع معاملات المصرف لرقابة هيئة شرعية مكونة من كبار علماء الشريعة والاقتصاد لضمان توافق الخدمات والمنتجات مع أحكام الشريعة.

2. الامتثال القانوني: يعمل المصرف وفقا للقوانين الجزائرية، ويخضع لرقابة بنك الجزائر، مما يضمن التزامه بالمعايير المصرفية الجزائرية.

الفرع الثاني: التمويل الإسلامي

يقدم المصرف منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة، مثل المرابحة، الإجارة، والمشاركة، لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات. لقد تمت دراسة هذا النشاط بالاعتماد على التقرير السنوي لعام 2021 مع إجراء مقارنة مع بيانات العام السابق (2020)، ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا النشاط على النحو التالي:

أولاً: صيغ التمويل في بنك السلام

يقدم مصرف السلام حزمة متكاملة من الصيغ التمويلية الإسلامية، تعتمد على سبع صيغ تمويلية رئيسية مثل الإجارة والمرابحة والمشاركة، كلها مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يتميز المصرف بتنوع منتجاته التي تتجاوز 16 منتجاً، موزعة بين تمويلات للأفراد (كالسيارات والعقارات) وتمويلات للمؤسسات (كالمعدات والتجارة الخارجية). تخضع جميع هذه المنتجات لرقابة شرعية من هيئة الفتوى بالبنك، مما يضمن توافقها مع الشريعة مع تلبية احتياجات العملاء المتنوعة، نجل صيغ التمويل وأنواع التمويل في البنك كالتالي:

1. صيغ التمويل الرئيسية في بنك السلام الجزائر⁽¹⁾:

¹ - <https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html> تم الإطلاع عليه يوم 2025/05/01.

- **المرابحة للواعد بالشراء:** يقوم فيها المصرف بشراء أصل محدد بناءً على طلب العميل وواعد المتعامل بالشراء، ثم يعيد بيعه له بثمن يتضمن التكلفة الأصلية مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، مثال: "السلام تيسير" لتمويل اقتناء سيارة، حيث تكون الأقساط الشهرية لا تتجاوز 30% من دخل العميل، مع فترة سداد من 12 إلى 30 شهراً وضمان جدية بنسبة 20% من سعر السيارة.

- **الإجارة تشمل نوعين (إجارة منتهية بالتمليك، وإجارة تشغيلية):** إجارة منتهية بالتمليك حيث يقوم المصرف بتأجير الأصل للعميل مع انتقال ملكيته له في نهاية مدة العقد، مما يتيح للعميل التملك بعد السداد الكامل. وإجارة تشغيلية: تكون لتأجير الأصل لفترة محددة دون انتقال الملكية، مع تحمل المصرف مسؤولية الصيانة، هذه الصيغة تناسب العملاء الراغبين في استخدام الأصل دون الحاجة لامتلاكه فوراً.

- **الاستصناع بصيغتين (الاستصناع الموازي، الاستصناع مع التوكيل بالبيع):** الاستصناع الموازي: حيث يتفق المصرف والعميل على تصنيع أصل معين بشكل متزامن، بحيث يساهم كل طرف في جزء من التصنيع، ويُسلم الأصل بعد الانتهاء، والاستصناع مع التوكيل بالبيع: حيث يصنع المصرف الأصل بناءً على طلب العميل، ثم يوكل العميل المصرف ببيعه أو تسليمه، مما يضمن مرونة في التعامل مع الأصول المعقدة أو الكبيرة.

- **البيع بالتقسيط للسيارات:** تمويل مخصص لاقتناء السيارات عبر دفع أقساط شهرية ثابتة أو متغيرة على فترة زمنية تمتد من 12 إلى 30 شهراً، مع تحديد نسبة من الدخل الشهري كحد أقصى للأقساط، تتيح للعميل التملك الفوري للسيارة مع توزيع التكلفة على مدة التمويل، مع ضمان جدية بنسبة محددة من سعر السيارة.

- **السلم (يشمل السلم العادي والسلم الموازي):** السلم العادي حيث يدفع المشتري الثمن مقدماً للمورد مقابل تسليم السلعة في وقت لاحق، وهو مناسب للتمويل التجاري والسلمي، والسلم الموازي: الذي يجمع بين عقد السلم وعقد التوكيل بالبيع، حيث يقوم المصرف بشراء السلعة وتسليمها للعميل بعد استلام الثمن، مما يتيح مرونة في التمويل والتسليم.

- المشاركة (تشمل شركة العقد وشركة الملك والمشاركة المتناقصة): شركة العقد التي يساهم فيها المصرف والعميل برأس المال ويتقاسمان الأرباح والخسائر، وشركة الملك: حيث يكون المصرف شريكاً في ملكية الأصل أو المشروع، والمشاركة المتناقصة: التي تقل فيها ملكية المصرف تدريجياً لصالح العميل مع مرور الوقت، مما يدعم انتقال الملكية تدريجياً ويشجع الاستثمار المشترك.

- المضاربة (المطلقة والمقيدة): المضاربة المطلقة التي يمنح فيها العميل المصرف كامل الصلاحية لإدارة المشروع وتحقيق الأرباح، ويتقاسمان الربح وفق نسبة متفق عليها، والمضاربة المقيدة التي يحدد فيها العميل بعض القيود والشروط على إدارة المصرف للمشروع، مما يوفر توازناً بين الحرية الإدارية وضوابط العميل.

2. المنتجات التمويلية يقدم البنك منتجات متنوعة تشمل:

للأفراد: تمويل السيارات والدراجات النارية. تمويل التجهيزات والأثاث، التمويل العقاري

(إملاك/بناء/تهئية/استئجار منزل)، حسابات استثمارية متعددة (حساب أميني، هديتي، عمري، إلخ).

للمؤسسات: تمويل المعدات المهنية وأشغال البناء. الاعتماد الإيجاري والتمويل التجاري. خدمات التجارة

الخارجية (الاعتماد المستندي).

ثانياً: تمويل المؤسسات

شهد عام 2021 نشاطاً تمويلياً مكثفاً تمثل في معالجة عدد كبير من ملفات التمويل للمؤسسات والشركات

في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي الملفات المعالجة 704 ملفاً، شملت كلاً من التمويلات

الاستثمارية والاستغلالية، مما يعكس معدل نمو بلغ 52% مقارنة بعام 2020، وهذا ما يوضحه الجدول

التالي⁽¹⁾:

¹ - استناداً للتقرير السنوي لمصرف السلام سنة 2021.

الجدول رقم (01): تمويل المؤسسات ما بين سنة 2020 و2022.

المحور	التفاصيل	المؤشرات/النسب
دراسة ملفات التمويل	- ارتفاع قيمة التسهيلات الصافية في 2021 مقارنة بـ 2020.	زيادة بنسبة 52%.
	- ارتفاع قيمة التسهيلات الصافية في 2022 مقارنة بـ 2021.	زيادة بنسبة 14%.
	استقطاب شركات كبرى ذات جدارة ائتمانية عالية	تمثل 59% من إجمالي التمويلات (58.2 مليار دج)
توزيع التمويلات حسب سلطة القرار	نمو التمويلات	- 20% للجان التسهيلات. - 119% لمجلس الإدارة.
رخص التمويل 2021	- مصادقة على الضمانات القانونية. - إرسال ملفات لإعادة التمويل للبنك المركزي	- 704 ملف مصادق عليه (مقابل 480 في 2020). - 150 ملف مُرسل للبنك المركزي

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2021 وسنة 2022 (من إعداد الطالب)

- شهدت محفظة التمويلات في مصرف السلام الجزائر نمواً مستمراً بين 2020 و2022، حيث ارتفعت قيمة التمويلات الصافية للعملاء بنسبة 51% في 2020 مقارنة بـ2019، مع اعتماد سياسة انتقائية تركز على تمويل المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية العالية وتنوع قاعدة العملاء بين المؤسسات الكبرى والمتوسطة والصغيرة.

- في سنة 2021: واصل المصرف هذا النهج، فاستحوذت المؤسسات الكبرى على 59% من إجمالي التمويلات الجديدة، بينما استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النسبة المتبقية، ما عزز من توازن وتنوع المحفظة التمويلية.

- في سنة 2022: فقد استمر النمو بوتيرة إيجابية حيث ارتفعت التمويلات الصافية بنسبة 14% مقارنة بسنة 2021، مع الحفاظ على نفس التوجه في توزيع التمويلات لصالح المؤسسات الكبرى ثم المتوسطة والصغيرة، بما يعكس التزام المصرف بدعم مختلف شرائح المؤسسات وتعزيز استقرار المحفظة التمويلية رغم

التحديات الاقتصادية⁽¹⁾، واعتمادًا على تقرير مصرف السلام الجزائر لعام 2021، إليك البيانات في هذا

الجدول:

جدول رقم (02): يمثل إجمالي التمويلات بمصرف السلام لسنة 2021

نوع المؤسسة	النسبة من إجمالي التمويلات
شركات كبرى	59%
شركات صغيرة ومتوسطة	41%

المصدر: تقرير النشاط السنوي لمصرف السلام الجزائر 2021 (من إعداد الطالب)

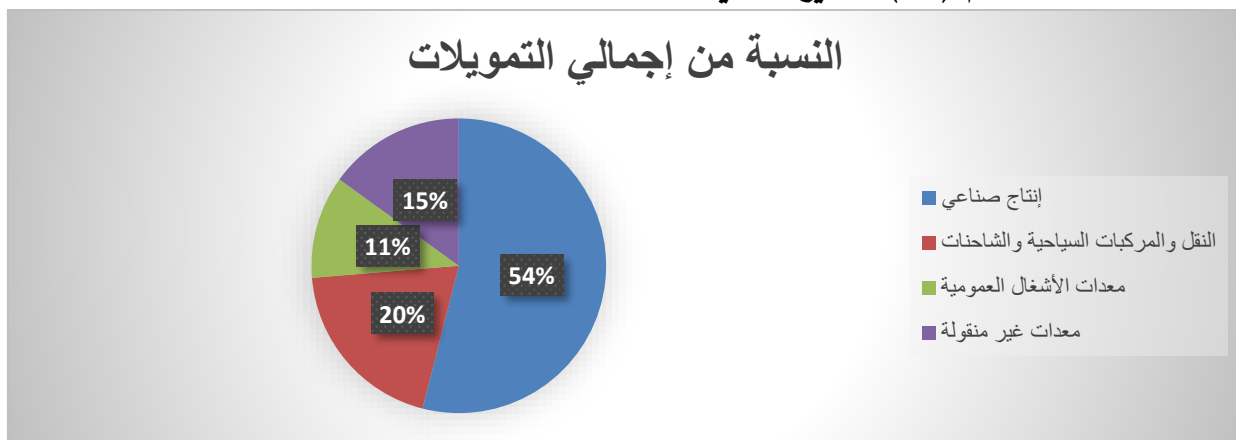
وقد تم استقطاب شركات كبرى ذات جدارة ائتمانية عالية، وبلغت التمويلات الجديدة الممنوحة لهذه الشركات

نسبة 59% من مجموع التمويلات الصافية الجديدة، في حين استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة من

النسبة المتبقية، كما حرص البنك على تنويع القطاعات المستفيدة من التسهيلات والتمويلات، مما يعكس

استراتيجيته في توسيع نطاق الخدمات المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): توزيع التمويلات للمؤسسات حسب القطاعات لسنة 2021.



المصدر: تقرير النشاط السنوي لمصرف السلام الجزائر 2021 (من إعداد الطالب)

أكبر نسبة من التمويلات المعبأة وجهت لقطاع الإنتاج الصناعي (43.07%)، يليه قطاع النقل والمركبات

(15.75%)، ثم معدات الأشغال العمومية (9%)، بينما توزعت باقي النسب على القطاعات الأخرى كما

هو موضح في الشكل رقم (02)، هذه البيانات تعكس توجه المصرف نحو تمويل المؤسسات الكبرى

¹ - التقرير السنوي لسنة 2021 والتقرير السنوي لسنة 2022 ص 6-7

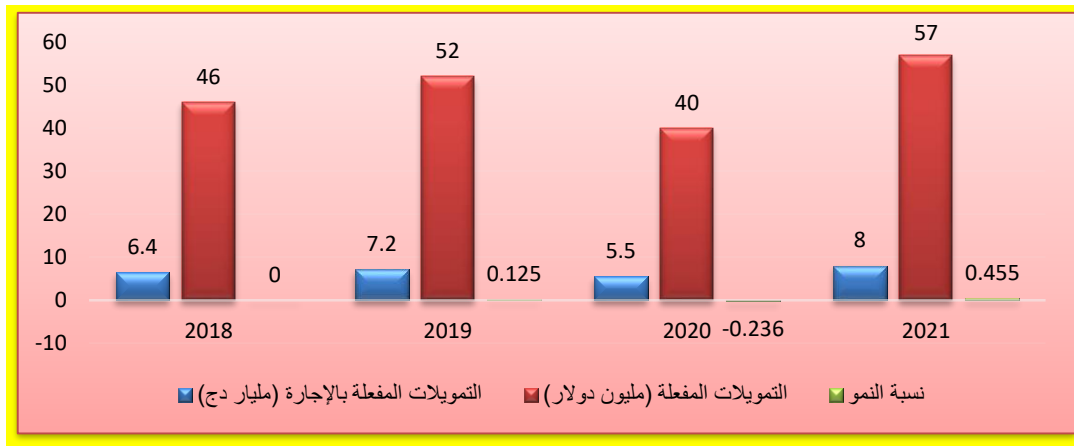
والقطاعات الإنتاجية والصناعية بشكل أساسي.

ثالثاً: التمويل بالإجارة

حقق مصرف السلام نجاحاً ملحوظاً في التمويل بالإجارة، حيث سجل نموّاً بنسبة 25% منذ 2018، وبلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بالإجارة حوالي 18.7 مليار دج في 2021، مع نمو 88% مقارنة بسنة 2020، بلغت قيمة التمويلات المفعلة 8 مليار دج، مما وضع المصرف في المرتبة الثانية وطنياً في هذا المجال، مع تركيز التمويل على قطاعات الصناعة، الإعلام الآلي، الأصول غير المنقولة، ومعدات النقل.

ومن الجدير بالذكر أن تأخر تفعيل بعض التسهيلات الممنوحة يعود إلى أسباب مثل تعقيدات التجارة الخارجية، نقص المعدات محلياً، وتغير الاستراتيجيات لدى بعض العملاء.

الشكل رقم (03): تطور التمويلات المفعلة بصيغة الإجارة في بنك السلام خلال الفترة من 2018 إلى 2021



المصدر: تقارير النشاط السنوي لمصرف السلام الجزائر (من إعداد الطالب)

رابعاً: التمويلات الاستهلاكية

شهدت التمويلات الاستهلاكية في مصرف السلام الجزائر إقبلاً كبيراً في 2021، بفضل التسهيلات المقدمة وتوافقها مع الشريعة الإسلامية، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 3.176 مليار دج، شملت تمويل 2,474 ملف

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين التدقيقين في مصرف السلام

استهلاكي، وتمويل 309 سيارات بقيمة 377.2 مليون دج، و2,165 دراجة نارية بقيمة 520.4 مليون دج، بالإضافة إلى 702 ملف استهلاكي رقمي بقيمة 111.9 مليون دج، رغم التحديات المتعلقة بندرة السيارات.

جدول رقم (03): يمثل تطور التمويلات الاستهلاكية بمصرف السلام خلال الفترة من 2019 إلى 2021

السنة	قيمة التمويلات الاستهلاكية (مليار دج)	عدد الملفات	السيارات الممولة	الدراجات النارية	التمويل الرقمي
2019	2.8	7,357	7,357	—	—
2020	2.4	—	—	—	—
2021	3.2	2,474	309	2,165	702

المصدر: تقرير النشاط السنوي لمصرف السلام الجزائر 2021 (ص 15-16) (من إعداد الطالب)

يعكس الجدول قدرة مصرف السلام الجزائر على التكيف مع متغيرات السوق وتوسيع منتجاته الاستهلاكية، حيث أضاف تمويل الدراجات النارية والمنتجات الرقمية سنة 2021، وحقق نمواً في قيمة التمويلات.

خامساً: التمويلات الاستهلاكية

سجل التمويل العقاري في مصرف السلام الجزائر انتعاشاً كبيراً سنة 2021، حيث بلغت قيمة التمويلات العقارية للأفراد 1.3 مليار دج بنسبة نمو 60.7 % مقارنة بسنة 2018، بعد دراسة 382 ملفاً ومنح التمويل لأكثر من 294 ملفاً. أما شركات الترقية العقارية فبلغت تمويلاتها 740 مليون دج، مع اتباع المصرف سياسة انتقائية في منح التمويل للمتعاملين التقليديين ذوي الجدية.

جدول رقم(04): التمويلات العقارية في مصرف السلام (2021)

الفئة	عدد الملفات المدرسة	عدد الملفات الممولة	قيمة التمويلات (مليون دج)	نسبة النمو مقارنة بـ2018
الأفراد	382	294	1,300	60.70%
شركات الترقية العقارية	—	—	740	—

المصدر : تقرير النشاط السنوي لمصرف السلام 2021 (من إعداد الطالب)

الفرع الثالث: الأنظمة الرقمية والخدمات الإلكترونية

أولاً: الخدمات عبر النت

أ. خدمة ما قبل التوطين :

جعل تحويلات البنكية الدولية آمنة يمنح مصرف السلام - الجزائر وسائل الدفع المستندية أكثر أماناً متوافقة مع المعايير الدولية ومتلائمة مع حاجيات المشتري أو البائع . مصرف السلام - الجزائر يضع بوابة الويب الخاصة لمعالجة الطلبات ما قبل التوطين للاستيراد.

ب. عنوان السلام مباشر: في عجلة؛ زحمة المرور أو بكل بساطة لا تملك الوقت الكافي للتنقل إلى

المصرف وفي نفس الوقت لك الرغبة في الإطلاع عبر الموقع الإلكتروني على العمليات المصرفية التالية:

- **حزمة بريميميوم:** الإطلاع على الأرصدة مراجعة الأرصدة؛ الإطلاع على العمليات الأخيرة خدمة الرسائل

النصية؛ المعارضة على الشيك البحث في عمليات الحساب تحميل كشوفات الحساب؛ طبع كشوفات

الحساب؛ طبع بيانات الحساب البنكي طلب دفتر الشيكات متابعة التسهيلات الإطلاع على الودائع لأجل

التحويل بين الحسابات؛ التحويل للمستفيدين؛ إدخال التحويلات المكثفة؛ إرسال ملفات التحويلات المكثفة

تقرير التنفيذ.

- **حزمة غولد :** كل خدمات حزمة بريميميوم : التخليص الإلكتروني لمستحقات الجبائية.

ت. **السلام سمارتBANKING :** الكشف عن الأرصدة وآخر العمليات البحث وترتيب آخر العمليات

محاكاة التمويل تحويل العملات.

ثانياً: بطاقات مصرف السلام

أ. **بطاقة الدفع الآمنة :** مرونة سقوف السحب والدفع ؛ إمكانية استغلال رصيدك، دفع قيمة مشترياتك من

كافة نقاط البيع المزودة بماكينة الدفع الآلي حاملة لشارة CIB؛ سحب نقدي عبر الوطن في أي صراف آلي

حامل الشارة CIB دفع قيمة مشترياتك أو تسديد فاتورة عبر الإنترنت.

ب. بطاقة التوفير "أمنيّة": وسيلة ادخار بسيطة وآمنة، في متناول جميع أفراد عائلتك، وتسمح لك باستثمار أموالك مع ضمان توفرها في أي وقت، هذا حساب متاح عند الطلب أرباح تضاف إلى حسابك على أساس ربع سنوي؛ حرية الإيداع والسحب؛ حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من اليوم الموالي لعملية الإيداع؛ مرونة سقوف السحب والدفع إمكانية إستغلال رصيدك؛ دفع قيمة مشترياتك من كافة نقاط البيع المزودة بماكينة الدفع الآلي حاملة الشارة CIB؛ سحب نقدي عبر الوطن في أي صراف آلي؛ دفع قيمة مشترياتك أو تسديد فاتورة عبر الإنترنت.

ت. بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع: يتم تعبئتها عن طريق تحويل مبلغ نقدي من الحساب . الجاري إلى حساب البطاقة بالعملة الصعبة (يورو) وذلك حسب الرصيد المطلوب الأدنى؛

ث. بطاقة السلام فيزا الذهبية : تمنح لكبار عملاء المصرف سقفا أسبوعيا إستثنائيا يمكنهم من:

- تسديد ثمن المشتريات من كافة المحلات عبر العالم بإستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة VISA أكثر من 29 مليون جهاز دفع إلكتروني متاح في متاجر التجزئة حول العالم) ؛
- التسوق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف VISA ؛
- السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA .

ج. السلام فيزا بلاتينيوم : بطاقة سحب ودفع دولية تمنح سقفا أسبوعيا إستثنائي يمكنكم من:

- تسديد ثمن مشترياتكم من كافة المحلات عبر العالم بإستعمال أجهزة الدفع الإلكتروني الحاملة لشارة

VISA؛

- التسوق عبر المواقع التجارية الإلكترونية المعتمدة من طرف VISA؛

- السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي الحاملة لشارة VISA في الخارج.⁽¹⁾

¹ - دليّة بدران، طلحة مسعود، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر أنموذجاً، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد(06)، عدد(01)، 2020، ص433.431.

المطلب الثالث: تحليل البيئة الخارجية لبنك السلام

يعمل مصرف السلام في بيئة اقتصادية واجتماعية متغيرة تتطلب منه التكيف المستمر مع متطلبات السوق واحتياجات العملاء، مع التركيز على التمويل الإسلامي المتوافق مع الشريعة، يواجه المصرف تحديات مثل التغيرات الاقتصادية، المنافسة في السوق المصرفية، والتطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى فرص متزايدة من خلال إطلاق منتجات مبتكرة مثل "دفتر الادخار الأخضر" الذي يعكس التزامه بالاقتصاد الاجتماعي والبيئي، كما يستفيد المصرف من توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة والشمول المالي، مما يعزز مكانته في القطاع المصرفي الجزائري ويحفزه على تنويع منتجاته وخدماته لتلبية احتياجات شرائح واسعة من العملاء، بناءً على هذه العوامل، يتطلب تحليل البيئة الخارجية دراسة دقيقة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على أداء المصرف واستراتيجيته المستقبلية، وهذه أهم تأثيرات البيئة الخارجية:

الفرع الأول: أهم تأثيرات البيئة الخارجية

الجدول رقم (05): أهم تأثيرات البيئة الخارجية

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاحتياطي القانوني (مليون دج)	4,301	5,331	4,820	9,047	8,000	9,200
الاحتياطي الاختياري (مليون دج)	—	—	—	—	1,000	1,100
نسبة التعثر في السداد (%)	—	3.3	1.8	1.2	1.4	1.2
نسبة نمو الحسابات الاستثمارية (%)	—	—	—	—	12	15
قيمة الرهون العقارية (مليون دج)	24,660	26,681	37,809	56,163	6,800	8,400
نسبة نمو الرهون العقارية (%)	—	8.3	29.2	48.6	14	24
نسبة التأمين ضد عدم التسديد (%)	—	—	—	—	99	99.5

المصدر: تقارير النشاط السنوي لمصرف السلام (صفحات المؤشرات المالية والتوضيحات النوعية من إعداد الطالب)

- الاحتياطي القانوني والاختياري: شهد الاحتياطي القانوني نمواً ملحوظاً بين 2016 و2019، ثم استقر

نسبياً في 2020 و2021 مع استمرار تعزيز الاحتياطي الاختياري وهذا:

- يعكس سياسة حذرة في مواجهة الأزمات الخارجية.

- فيه التزام المصرف بالتشريعات المصرفية الوطنية وتعليمات بنك الجزائر، ما يعزز ثقة الجهات الرقابية والمودعين في استقرار المصرف وقدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية مثل جائحة كوفيد-19 أو تقلبات أسعار النفط.

- **نسبة التعثر في السداد:** انخفضت النسبة من 3.3% في 2017 إلى 1.2% في 2019، واستقرت عند مستويات منخفضة جدًا في 2020 و 2021 رغم تداعيات جائحة كوفيد-19، هذا يدل على فعالية سياسات إدارة المخاطر وتحسن جودة المحفظة الائتمانية، ويدل على قدرته على التعامل مع التغيرات في البيئة الاقتصادية (بطالة، ركود، تراجع القدرة الشرائية).

- **نمو الحسابات الاستثمارية:** لم تتوفر بيانات دقيقة للفترة 2016-2019، لكن في 2020 و 2021 سجلت الحسابات الاستثمارية نسب نمو جيدة (12% ثم 15%)، ما يعكس زيادة ثقة العملاء في المصرف وتوسع المنتجات الاستثمارية الإسلامية، استجابة للطلب الاجتماعي (الطلب المتزايد على المنتجات الإسلامية في المجتمع الجزائري)، وهو عامل اجتماعي وثقافي مهم في البيئة الخارجية.

- **الرهون العقارية ونسبة نموها:** ارتفعت قيمة الرهون العقارية ونسب نموها بشكل كبير بين 2017 و 2019، ثم تباطأت وتيرتها في 2020 بسبب تأثيرات الجائحة، قبل أن تعود للنمو في 2021، وهذا مرتبط بانتعاش سوق العقار والسياسات الحكومية الداعمة للتمويل العقاري، كما يعكس استجابة المصرف للطلب الخارجي على السكن والتمويل العقاري.

- **نسبة التأمين ضد عدم التسديد:** لم تتوفر بيانات للفترة 2016-2019، لكن في 2020 و 2021 بلغت النسبة حوالي 99%، ما يعكس التزام المصرف بتغطية المخاطر عبر التأمين التكافلي، انسجامًا مع متطلبات البيئة الرقابية وحماية حقوق المصرف والعملاء.

الفرع الثاني: البيئة التنافسية والاجتماعية لبنك السلام:

- البيئة التنافسية: عزز البنك مكانته ضمن الحصة السوقية عبر تنويع المنتجات (أكثر من 16 منتجًا)، وحقق مرتبة متقدمة في التمويل بالإجارة، مع نمو ملحوظ في الرهون العقارية (8,400 مليون دج في 2021).

- البيئة الاجتماعية:

- أطلق المصرف "دفتر الادخار الأخضر" لدعم المشاريع البيئية، ورفع نسبة التأمين ضد عدم التسديد إلى 99.5%، ما يعكس التزامه بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- زيادة ثقة العملاء بالمصرف ونمو ودائعهم بنسبة 51% في 2021.
- توسع قاعدة العملاء نتيجة الابتكار في المنتجات.
- إقبال متزايد على المنتجات الرقمية والاستثمارية.
- تركيز على المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم مشاريع محلية وبيئية.
- تقديم خدمات تلئم احتياجات المجتمع الجزائري وقيمه.
- أهمية الشمول المالي ودعم الفئات غير البنكية⁽¹⁾.

¹ - <https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html> تقارير النشاط السنوي لمصرف السلام تم

الاطلاع عليه يوم 13-06-2025.

المبحث الثاني: تقييم ميداني لتكامل التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي

المطلب الأول: إجراءات التدقيق الشرعي في بنك السلام

الفرع الأول: الدليل النظري لإجراءات التدقيق الشرعي

في إطار حرصه على الالتزام الدقيق بأحكام الشريعة الإسلامية، يعتمد بنك السلام الجزائر إجراءات تدقيق شرعي منهجية تبدأ بالتخطيط المحكم للعمل الرقابي، تليها مراجعة ميدانية دقيقة للعقود والمعاملات، وتنتهي برفع تقرير دوري مفصل للهيئة الشرعية والإدارة العليا يضمن الشفافية والتحسين المستمر، تُنفذ هذه الإجراءات بحسب أحدث الضوابط والمعايير الشرعية لضمان مطابقة جميع المنتجات المصرفية للقرارات والفتاوى المعتمدة وهذه الإجراءات كالتالي:

أولاً: التخطيط

يعد التخطيط حجر الأساس في عملية التدقيق الشرعي، إذ يقوم المدقق بجمع كل المعلومات الضرورية عن المؤسسة، منتجاتها، سياساتها، وقرارات الهيئة الشرعية. يشمل التخطيط مرحلتين:

1. الإطلاع على أنظمة العمل، منتجات التمويل (كمراحة وإجارة)، دورات المستندات، والقرارات الشرعية.
2. الإعداد العملي لخطة التدقيق، وتحديد مجال الفحص وحجم العينة، وفق قوة أو ضعف الضوابط الرقابية على كل منتج أو إجراء.

الغرض من التخطيط هو ضمان شمولية الفحص وعدم إغفال أي نقطة حرجية، وتسهيل توزيع المهام بين المدققين وتنظيم العمل زمنياً ومكانياً.

ثانياً: المراجعة

تأتي المراجعة مباشرة بعد التخطيط، وتتمثل في تنفيذ كل ما حُطّط له ميدانياً. في هذه المرحلة:

1. تتم مخاطبة الجهة المعنية بالتدقيق وتنسيق موعد العمل ومدته ونطاقه.
2. يجري التدقيق وفق عينات منتقاة من المعاملات لكل منتج (حسب خطة العينة المقررة).

3. تُوثق الأدلة والمستندات الداعمة لكل مخالفة أو ملاحظة تُكتشف أثناء التدقيق، وتُرفق مع استمارات التدقيق الشرعي.

4. تُعرض نتائج التدقيق على الإدارة/الفرع المعني، وتُناقش معهم، مع تدوين آرائهم.

5. تُعد قائمة للمخالفات المكتشفة وترفع للجهة الشرعية المختصة.

6. يؤمن هذا الأسلوب جودة العمل الميداني ويربط العملية الرقابية بملاحظات فعلية قابلة للتصحيح لاحقاً.

ثالثاً: التقرير

هي المرحلة الأخيرة والأهم حيث يقوم المدقق الشرعي بـ:

1. ترتيب المعلومات والنتائج التي جمعها في مرحلتي التخطيط والمراجعة.

2. كتابة تقرير مفصل يحدد بوضوح نطاق التدقيق، المنتجات المفحوصة، حجم العينة، مدة التدقيق، نوع الأعمال، ورأي المدقق حول قابلية تعميم النتائج.

3. إشراك رأي الإدارة حول كل مخالفة (بالتعليق أو التوقيع)، وتوضيح رأي الهيئة الشرعية النهائي.

4. اقتراح الإجراءات التصحيحية اللازم على ضوء النتائج ورفعها للإدارة العليا للمتابعة.

5. يضمن التقرير الشفافية ويحمل الإدارة والأقسام المعنية مسؤولية التنفيذ الفعلي لأحكام الشريعة وأوامر

الهيئة الشرعية، كما يرسم مسار التحسين المستمر في العمل⁽¹⁾.

الفرع الثاني: مقارنة إجراءات التدقيق الشرعي مع ما هو مطبق في بنك السلام الجزائر (تقرير 2021)

بنك السلام يطبق الأسس الثلاثة بنفس الترتيب والحرفية: إعداد خطط سنوية، تدقيق ميداني دقيق بالعينة،

وتقرير شرعي سنوي يُعرض بالتفصيل في التقرير العام للمصرف، تؤكد كل التقارير السنوية (خاصة 2021)

وجود منصة رقابية شرعية فاعلة في البنك تشمل:

1. حصر جميع المنتجات والمعاملات،

¹ يحيى محمد زكريا، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 53-67 ملخصاً.

2. تدقيق شرعي لكل منتج بناءً على قواعد الهيئة الشرعية،
3. استخدام استمارات تدقيق مرتبطة مباشرة بأحدث الفتاوى والتوصيات،
4. توثيق جميع المخالفات ومناقشتها مع الإدارة المعنية،
5. إصدار تقارير شرعية مفصلة تتضمن كل عنصر مطلوب أكاديميًا: النطاق، حجم العينة، مدة العمل، المخالفات، إجراءات التصحيح ومتابعتها بشكل شفاف⁽¹⁾.

جدول رقم (06): يمثل إجراءات التدقيق الشرعي في مصرف السلام

المحور	الدليل العملي (النظري)	تطبيقه في بنك السلام
التخطيط	جمع البيانات والسياسات وإعداد خطة وعينة وفق الضوابط	خطة سنوية شاملة ومعيارية مع توزيع العينات حسب المخاطر
المراجعة	تنفيذ تدقيق ميداني دقيق بالعينة، توثيق المخالفات، مناقشة النتائج مع الإدارة	فرق تدقيق تزور الفروع وتدقق كافة المنتجات، توثيق ومناقشة
التقرير	تقرير تفصيلي بالنطاق والعينة والمنتجات، رأي الإدارة والهيئة، وتوصيات إصلاحية	تقارير سنوية مفصلة تتضمن كل العناصر الأكاديمية/العملية
آلية الرقابة	استمارات تدقيق مرتبطة بالفتاوى/القرارات مع تحديث دائم	استخدام استمارات محدثة ومتابعة تنفيذ التوصيات والنتائج
المتابعة	تحميل الإدارة المختصة نتائج التنفيذ ومسار التحسين المستمر	مسؤولية تنفيذية واضحة للإدارة مع رقابة الهيئة الشرعية

المصدر: (من إعداد الطالب)

¹ - المصدر: تقارير النشاط السنوي لمصرف السلام خاصة تقرير 2021 مع عرضه على مدير التدقيق الشرعي سابقاً.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة وأدواتها

الفرع الأول: منهجية الدراسة وأدواتها

أولاً: منهجية الدراسة

تم اختيار المنهج الكيفي لدراسة التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية نظراً لطبيعته المتميزة التي تسمح بالغوص في ظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد التنظيمية، المؤسسية، والقانونية، وتحليلها في سياقها الواقعي، المنهج الكيفي يتيح للباحث فهم التفاصيل الدقيقة للعلاقات المهنية، التكامل، أو الانفصال بين التدقيقين، من خلال النقاط وجهات نظر الخبراء والممارسين، وتقييم البيئة التنظيمية والسياقات التطبيقية التي لا يمكن قياسها بسهولة بطرق كمية فقط.

وتُعد دراسة الحالة إحدى استراتيجيات البحث الرئيسية ضمن المنهج الكيفي، حيث تم التركيز على حالة واقعية لمصرف السلام لتمكين البحث من:

- فحص الواقع التطبيقي وتحليل السياسات والإجراءات المتبعة بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي.
- تطوير رؤية شاملة للتحديات والعوائق والفرص في سياق ميداني معين.
- مقارنة النتائج النظرية بالممارسة العملية لتحديد فجوات التكامل ومواطن الانفصال.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعيناتها يتمثل مجتمع الدراسة في الخبراء والممارسين العاملين في البنوك الإسلامية الجزائرية، خاصةً المتخصصين في مجالي التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي، والإدارات ذات العلاقة مثل الرقابة الداخلية والامتثال الشرعي. وقد تم اختيار عينة قصدية تشكل من:

- مدقق شرعي ذو خبرة ميدانية. - مشرف التدقيق الداخلي. - محافظ حسابات.

تُعد هذه العينة مناسبة لتمثيل التحديات والواقع العملي للتكامل بين النظامين التدقيقين، حيث يتيح تنوع التخصصات تغطية شاملة للأبعاد الفنية والتنظيمية.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات أداة المقابلة

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين التدقيقين في مصرف السلام

تم استخدام المقابلة نصف الموجهة كأداة رئيسية لجمع المعلومات النوعية، لما تتميز به من مرونة تسمح بتوجيه الحوار بناءً على تطور النقاش واكتشاف معطيات غير متوقعة، مع القدرة على استجلاء السياقات الخاصة وفهم التفاصيل الدقيقة للتكامل أو الانفصال بين التدقيقين.

خصائص استخدام المقابلة في الدراسة:

1. تصميم دليل مقابلة يغطي محاور الدراسة مثل:

- واقع مستوى التنسيق المؤسسي بين التدقيق الشرعي والمحاسبي.

- أثر التشريعات والتنظيمات في البنك على التكامل.

- أساليب الرقابة الشفافة وأسلوب إعداد التقارير الموحدة أو المنفصلة.

- التحديات والاقتراحات لتحسين التكامل والشفافية.

2. اختيار خبراء من ذوي الخبرة يضمن عمقاً في بيانات الدراسة وتوثيقاً للحالة البنكية الجزائرية.

رابعاً: أبعاد الدراسة والمتغيرات والمؤشرات: يعرض الجدول التالي أهم أبعاد الدراسة الرئيسية، مع المتغيرات،

والمؤشرات التي استخدمت لقياس التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي.

الجدول رقم (07): جمع البيانات والمعلومات

المحور	المتغيرات الأساسية	المؤشرات المقترحة
التنسيق المؤسسي	وجود لجان مشتركة/دليل إجراءات	عدد الاجتماعات المشتركة، مدى وجود دليل إجراءات موحد، مدى التنسيق بين التقارير
الجانب التشريعي	نصوص قانونية/معايير تنظيمية	وجود تشريع واضح، مدى الالتزام بالمعايير الوطنية/الدولية (AAOIFI)، اختلاف الإجراءات بين البنوك
الإفصاح والشفافية	نوع التقارير (موحدة/منفصلة)	مدى وضوح التقارير المشتركة، حجم الإفصاح في التقارير السنوية، تغطية نقاط الالتزام الشرعي/المحاسبي
الأداء الفعلي	فعالية المتابعة والرقابة	مؤشرات KPI للتكامل (عدد التقارير المشتركة، سرعة معالجة الملاحظات، معدلات رضا الجهات الرقابية)

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: تحليل مضمون إجابات الخبراء حول التكامل بين التدقيقين

الفرع الأول: مناخ المقابلة وتصميم دليل المقابلة

أولاً: مناخ المقابلة

نلخص فيه أهم عناصر ومناخ وطريقة سير المقابلة، حيث وضعنا جدول تم تقسيمه إلى أربعة أجزاء، إذ تم التطرق في الجزء الأول إلى ماهية الخبير من حيث الخبرة ومكان العمل والمنصب الذي يشغله، وفي الجزء الثاني خصص لتاريخ ومدة المقابلة، وأما الجزء الثالث تحدثنا فيه عن ظروف إجراء المقابلة، وفي الجزء الأخير ذكرنا الأهداف الأساسية لهذه المقابلة؛ وهذا الجدول على النحو التالي :

جدول رقم (08): جدول مناخ المقابلة

الخبير	تاريخ ومدة المقابلة وطبيعة التسجيل	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية
الخبير الأول: عدد سنوات الخبرة: 08 سنوات. مكان العمل: مصرف السلام. اسم المنصب: مدير التدقيق الشرعي/ حالياً: مدير الابتكار وتطوير المنتجات	تاريخ المقابلة كان على مرحلتين: المقابلة الأولى: 29 جانفي 2025 مساء على الساعة 15:00 المقابلة الثانية: 16 فيفري 2025 مساء على الساعة 15:00 مدة المقابلة: نصف ساعة الأجوبة عن طريق الواتساب إرسال	الإستقبال كان على انفراد في مكتب العمل. تم تقدير شكر الخبير على المقابلة. تم إعلام الخبير بطبيعة البحث بل كان من المشاركين في اختيار الموضوع. إتاحة الوقت الكافي للخبير للإجابة على الأسئلة	هو التعرف على واقع العلاقة بين التدقيق الشرعي والمحاسبي في البنوك الإسلامية الجزائرية من وجهة نظر الخبراء والممارسين،
الخبير الثاني: الخبرة: 10 سنوات مكان العمل: مصرف السلام. المنصب: مشرف التدقيق الداخلي	المقابلة عن طريق الواتساب إرسال الأجوبة عن طريق الواتساب	تم تقدير شكر الخبير على المقابلة. تم إعلام الخبير بطبيعة البحث. إتاحة الوقت الكافي للخبير للإجابة على الأسئلة	والكشف عن أبرز التحديات والمعوقات العملية والقانونية التي تواجه تحقيق التكامل بينهما، بهدف تقديم تقييم موضوعي واقتراح حلول عملية مدعومة بالتجربة الميدانية.
الخبير الثالث: عدد سنوات الخبرة: 17 سنة. مكان العمل: جامعة المسيلة ومكتب محافظ حسابات المسيلة. اسم المنصب: أستاذ محاضر أ محافظ حسابات.	المقابلة عن طريق الواتساب والماسنجر إرسال الأجوبة عن طريق الواتساب	تم تقدير شكر الخبير على المقابلة. تم إعلام الخبير بطبيعة البحث. إتاحة الوقت الكافي للخبير للإجابة على الأسئلة	

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: تصميم دليل المقابلة

يتكون هذا الدليل من عدة أسئلة عامة وفرعية (كما في الجدول أدناه) ، وعادة ما ترتبط الأسئلة العامة

بالأبعاد والمحاور والأسئلة الفرعية بالمؤشرات؛ وكانت هذه أسئلة نصف المفتوحة، لأن طبيعة المقابلة نصف

الموجهة التي قمنا بها تفرض ذلك.

الجدول رقم (09): تصميم دليل المقابلة نصف الموجهة

المحاور	الخبير الأول	الخبير الثاني	الخبير الثالث
كيف يتم تنسيق العمل بين فريق التدقيق الشرعي وفريق التدقيق المحاسبي في ظل هذه القوانين؟	غالبًا ما يغيب التنسيق المؤسسي الواضح في البنك، ويُلاحظ أن التدقيق الشرعي يتبع لهيئة رقابة شرعية مستقلة، بينما التدقيق المحاسبي يتبع للجهاز الرقابي الداخلي أو خارجي، مما يؤدي إلى غياب التكامل	يتم التنسيق من خلال رفع تقارير التدقيق الشرعي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.	تبادل الخبرات والتعاون كل في مجاله، من خلال اجتماعات دورية
هل هناك اجتماعات دورية؟ وهل هناك منصات أو أدوات لتبادل المعلومات؟	في بعض البنوك، قد تُعقد اجتماعات بين الهيئتين، لكنها غير ممنهجة ولا مدعومة بسياسات مكتوبة، وغالبًا ما يكون التواصل غير رسمي.	لا يوجد.	يجب أن تكون اجتماعات دورية لأن الواقع الاقتصادي دائما توجد فيه مستجدات يجب مناقشتها في هذه الاجتماعات بين التدقيق المحاسبي والشرعي لمعرفة مدى مطابقتها للشرعية الاسلامية
هل هناك دليل إجراءات موحد؟	نادرًا ما يتوفر دليل موحد يوضح التكامل بين الفريقين.	لا يوجد	لا يوجد دليل موحد
كيف تُضمّن نتائج التدقيق الشرعي في التقارير المالية؟	عادةً ما تكون نتائج التدقيق الشرعي مستقلة عن التقارير المالية، ولا يتم تضمينها إلا في شكل ملحق أو تقرير خارجي غير ملزم.	تقارير التدقيق الشرعي الداخلي ترفع إلى الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية للبنك من أجل العمل على تصحيح الأخطاء، ولا تنشر في التقارير المالية.	يتم ذلك من خلال الهيئة المسؤولة عن التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية التي ترفق نتائج تقريرها مع التقارير المالية وتبين كل النقاط التي تؤكد التزام البنك بمبادئ الشريعة الاسلامية في كل معاملاته.
هل يتم إشراك المدققين المحاسبين في عمليات مراجعة المنتجات؟	في الغالب لا، حيث يتم اعتماد المنتجات من الهيئة الشرعية أولاً، ثم تُحاسب محاسبياً دون مراجعة مشتركة.	لا	نعم يتم اشراكهم في الجزئية التي تهم المعايير المحاسبية والمرجعية المحاسبية

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين التدقيقين في مصرف السلام

هل القوانين الحالية (11-03 و 23-09) كافية؟	القوانين تقتصر إلى إلزام واضح بشأن التكامل بين التدقيقين، ولا تُشير بوضوح إلى اعتماد معايير AAOIFI أو التنسيق المؤسسي الداخلي.	لا يوجد ما يضمن ذلك	لا تعتبر كافية
ما أبرز التحديات القانونية؟	غياب الاعتراف القانوني الصريح بالدور المؤسسي للتدقيق الشرعي وغياب الإلزام بتبني المعايير الدولية مثل AAOIFI.	غياب الإطار القانوني المنظم لعمل التدقيق الشرعي.	غياب إطار قانوني شامل وكامل للصيرفة الإسلامية على مستوى البنك المركزي
هل يوجد تعارض بين المعايير الشرعية والمحاسبية؟	نعم، خصوصاً في القضايا التي تشمل مداخل غير مشروعة أو معالجة عقود بيع تم إقرارها شرعياً ولكنها غير مستوفية للمعايير المحاسبية التقليدية.	لا يوجد تعارض، فكل منهما له مجاله	لا توجد تعارضات ولكن اختلافات يمكن تكييفها مع بعض
ما هي التعديلات المقترحة؟	إدراج إلزام بتبني معايير شرعية معترف بها (AAOIFI)، وفرض وجود لجنة تدقيق مشتركة داخل الهيكل التنظيمي للبنك.	التوجه إلى إصدار نظام الحوكمة الشرعية كاف لتغطية القضايا الشرعية الضرورية، دون الحاجة إلى إدخال تعديلات على القوانين الأخرى	من أهم التوصيات إدراج الصيرفة الإسلامية في جميع البنوك بما فيها البنك المركزي
كيف يمكن تعزيز التوافق مع AAOIFI؟	عبر تعديل القوانين لتسمح بتبني هذه المعايير رسمياً، وتوفير برامج تأهيل وتكوين مشترك للتدقيقين الشرعيين والمحاسبين.	إصدار نظام حوكمة شرعية متكامل على غرار تجارب الدول الأخرى (البحرين، السعودية، الإمارات، ماليزيا ..)	تقليل الفجوات بينهما في جميع الاختلافات
هل تصدر تقارير موحدة أم منفصلة؟	تصدر بشكل منفصل، مما يؤدي إلى ضعف في الإفصاح الموحد وتشتت للمعلومة لدى أصحاب المصلحة.	لكل إدارة تقرير مستقل ومنفصل.	لا يتم إصدار تقارير موحدة أو منفصلة لكل من التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي
ما هي الإفصاحات المتعلقة بالامتثال الشرعي؟	تقتصر غالباً على نتائج تقرير الهيئة الشرعية، دون الربط بينها وبين الأداء المالي الفعلي للبنك.	كل إفصاح يحتاجه أصحاب المصلحة (المساهمون، المستثمرون، الزبائن، والجهات الإشرافية) لضمان الالتزام الشرعي للمؤسسة، وهي مفصلة في معيار الإفصاح المالي الإسلامي الصادر عن الأيووفي.	جميع المعاملات التي تم القيام بها والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية
ما هي التقارير التي تُعد لضمان الالتزام؟	تقارير الهيئة الشرعية (ربع سنوية/نصف سنوية)، وتقارير الرقابة الداخلية، لكن دون تنسيق منهجي مشترك.	تقارير التدقيق الشرعي الدورية، والتقارير السنوي للهيئة الشرعية.	تقارير الهيئة الشرعية تقارير الرقابة الداخلية للهيئات الشرعية التي تعزز الشفافية في جميع المعاملات الإسلامية
هل هناك مؤشرات أداء؟	لا توجد مؤشرات KPI معيارية معتمدة حالياً في السوق الجزائرية، وبعض البنوك تعتمد أدوات ذاتية غير موحدة.	لا، ولكنها تضمن في مصفوفة المخاطر، وفي بطاقة الأداء المتوازن.	لا توجد مؤشرات أداء رسمية أو موحدة صادرة عن بنك الجزائر لقياس فعالية التدقيق الشرعي
ما العناصر الأساسية في تقرير موحد؟	-قسم موحد يتضمن النتائج الشرعية والمالية. -الإفصاح عن نقاط التوافق والاختلاف. -مؤشرات أداء شرعية ومحاسبية. -توصيات مشتركة صادرة عن كلا الفريقين.	ينبغي أن يتضمن العناصر الأساسية للمجالين مع الشرعي والمحاسبي، وليس أن يقتصر أحدهما على حساب الآخر	//////

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: تحليل الفرضيات

أولاً: تحليل الفرضية الأولى غياب التنسيق المؤسس

الجدول رقم (10): أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخبراء الفرضية الأولى

السؤال	أوجه الاتفاق بين الخبراء	أوجه الاختلاف بين الخبراء	التحليل
كيف يتم تنسيق العمل بين فريق التدقيق الشرعي وفريق التدقيق المحاسبي؟	الاتفاق على غياب تنسيق مؤسسي واضح وفعال، وضعف التكامل بين الجهتين.	بعض الخبراء يرون وجود تنسيق غير رسمي (اجتماعات، رفع تقارير)، وآخرون ينفون ذلك تمامًا.	الواقع يشير إلى أن التنسيق المؤسسي الرسمي غائب أو ضعيف، بينما قد يكون هناك تواصل عملي غير رسمي لا يرقى لمستوى التكامل المؤسسي المطلوب.
هل هناك اجتماعات دورية أو منصات لتبادل المعلومات؟	الاتفاق على غياب الاجتماعات الدورية الممنهجة والمنصات الرسمية لتبادل المعلومات.	أحد الخبراء يرى أن الاجتماعات قد تعقد أحياناً لكنها غير ممنهجة، والآخرون ينفيان وجودها.	الاتفاق على ضعف التنسيق، مع إشارة إلى وجود محاولات غير رسمية في بعض البنوك، لكنها غير كافية لضمان التكامل.
هل هناك دليل إجراءات موحد؟	الاتفاق على غياب دليل إجراءات موحد ينظم التنسيق بين الجهتين.	—	عدم وجود دليل موحد يعكس ضعف البنية المؤسسية وغياب الإطار الرسمي للتكامل.
كيف تُضمّن نتائج التدقيق الشرعي في التقارير المالية؟	الاتفاق على أن نتائج التدقيق الشرعي لا تُضمّن في صلب التقارير المالية بشكل رسمي أو ملزم.	أحد الخبراء يرى أن النتائج تُرفق مع التقارير المالية أحياناً، بينما الآخرون يؤكدان أنها تبقى داخلية أو في ملحقات منفصلة.	غالبية البنوك لا تدمج النتائج الشرعية في التقارير المالية الرئيسية، مما يضعف الشفافية ويُبقي على الانفصال.
هل يتم إشراك المدققين المحاسبين في عمليات مراجعة المنتجات؟	الاتفاق على عدم إشراك المدققين المحاسبين في مرحلة تصميم أو اعتماد المنتجات بشكل مؤسسي.	أحد الخبراء يرى أن الإشراك يقتصر على الجوانب المحاسبية فقط.	العملية تسير بشكل متسلسل ومنفصل: شرعي ثم محاسبي، مع غياب التكامل الفعلي في مراحل التصميم والاعتماد.

المصدر: من إعداد الطالب

تحليل الفرضية الأولى: ضعف التنسيق المؤسسي بين التدقيق الشرعي والمحاسبي

- اتفق الخبراء على وجود ضعف في التنسيق المؤسسي بين فرق التدقيق الشرعي والمحاسبي داخل البنوك الإسلامية الجزائرية.
- ذكروا أن كل من التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي يعمل بشكل شبه منفصل؛ لا توجد اجتماعات مشتركة منهجية أو دليل إجراءات موحد أو تقارير مشتركة.
- أوضحوا أن هذا الانفصال يؤدي إلى ازدواجية في المهام، مما يُضعف الفعالية الرقابية ويزيد من احتمالات الأخطاء والتعارض في الأدوار.
- أشار بعضهم إلى ضرورة وجود لجان تنسيق وهيكل تنظيمي مشترك لتعزيز التكامل المؤسسي، بينما رأى آخرون أن كل قسم يكتفي بوظائفه دون تواصل حقيقي مع الآخر.

ثانيا: تحليل الفرضية الثانية غياب نصوص تشريعية صريحة تلزم البنوك بمعايير موحدة للتدقيقين

الجدول رقم (11): أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخبراء الفرضية الثانية

السؤال	أوجه الاتفاق بين الخبراء	أوجه الاختلاف بين الخبراء	التحليل
كفاية القوانين الحالية	يتفقون على أن القوانين (11-03 و 23-09) لا تفرض إلزامًا واضحًا بتبني معايير دولية أو تنسيق مؤسسي بين التدقيقين.	—	غياب النصوص الصريحة في القوانين يعكس ضعف التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي.
أبرز التحديات القانونية	يرون أن غياب الإطار القانوني المنظم لعمل التدقيق الشرعي يمثل تحدياً رئيساً	أحدهم يوسع المشكلة ليشمل غياب إطار قانوني شامل للصيرفة الإسلامية ككل، بينما الآخرون يركزان على التدقيق.	الاتفاق على التحدي القانوني، مع اختلاف في نطاق المشكلة (تدقيق فقط أم صيرفة إسلامية ككل).
وجود تعارض بين المعايير	لا يوجد اتفاق تام: أحدهم يرى تعارضاً في حالات محددة، والآخرون ينفيان أو يقللان من شأن التعارض.	أحدهم يؤكد وجود تعارض في بعض القضايا، بينما الآخرون يعتبران الاختلافات قابلة للتكيف أو غير موجودة.	الاختلاف في تقييم درجة التعارض يعكس تبايناً في الخبرة والتطبيق العملي.
التعديلات المقترحة	يرون ضرورة الإصلاح لتعزيز التكامل، لكنهم يختلفون في الآلية	أحدهم يدعو لتعديلات تشريعية صريحة، والثاني يرى أن الحوكمة الداخلية كافية، والثالث يدعو لتعميم الصيرفة الإسلامية.	الاتفاق على الحاجة للإصلاح، مع اختلاف في الأولويات والآليات (تشريع، حوكمة، تعميم).
تعزيز التوافق مع AAOIFI	يرون أهمية تعزيز التوافق مع المعايير الدولية	أحدهم يدعو لتعديل القوانين وبناء الكفاءات، والثاني يرى أن الحوكمة كافية، والثالث يركز على تقليل الفجوات.	الاتفاق على الهدف، مع اختلاف في الوسائل (تشريع، حوكمة، تقارب عملي)

تحليل الفرضية الثانية: غياب النصوص التشريعية الصريحة سبب لضعف التكامل

- أجمعت إجابات الخبراء على أن القوانين المصرفية الجزائرية (مثل قانون 03-11 و 23-09) لا تتضمن نصوصًا تشريعية واضحة تلزم البنوك باعتماد معايير موحدة للتدقيق الشرعي والمحاسبي أو تفرض التنسيق المؤسسي بينهما.
- أكدوا أن غياب التشريع الواضح يؤدي إلى ترك الأمور لاجتهادات وسياسات كل بنك على حدة، ما ينتج عنه تباين كبير في تطبيق التدقيق الشرعي والمحاسبي وضعف الانسجام بينهما.
- بعض الخبراء شددوا على ضرورة إصدار تشريعات جديدة تلزم البنوك بمعايير دولية (مثل معايير AAOIFI) وتفرض وجود هيئات مشتركة أو لجان رقابة موحدة.
- آخرون رأوا أن إصلاح أنظمة الحوكمة الداخلية قد يكون كافيًا جزئيًا إذا كان مدعومًا بضوابط فعالة، لكنهم أقرّوا أن غياب النص التشريعي يضعف فرص التكامل الحقيقي.

ثالثاً: تحليل الفرضية الثالثة إصدار تقارير منفصلة للتدقيق الشرعي والمحاسبي

الجدول رقم (12): أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخبراء الفرضية الثالثة

السؤال	أوجه الاتفاق بين الخبراء	أوجه الاختلاف بين الخبراء	التحليل
هل تصدر تقارير موحدة أو منفصلة	النموذج السائد هو إصدار تقارير منفصلة؛ الخبير الأول والثاني.	الخبير الثالث يرى أنه لا تصدر تقارير موحدة أو منفصلة (حالة استثنائية)، مما يزيد الغموض حول آلية الإفصاح.	الاتفاق على ضعف التكامل في التقارير بين الجهتين، لكن ثمة غموض في الواقع العملي لدى بعض البنوك.
ما الإفصاحات المتعلقة بالامتثال	غياب الإفصاح الشفاف والموحد بين التقارير الشرعية والمحاسبية مع الواقع العملي.	الخبيران الثاني والثالث يدعوان لإفصاح شامل ومرتبط بمبادئ الشريعة، لكن الأول يؤكد محدودية الإفصاح في النماذج الحالية.	الاتفاق على واقع الإفصاح الضعيف، لكن الاختلاف حول الصيغة المثالية (شمولية وضعف تطبيقها).
التقارير التي تعد لضمان الالتزام	هناك تقارير شرعية ورقابة داخلية، لكنها تصدر بشكل منفصل وغير منسق.	الخبير الثالث يرفع سقف التوقعات ويربط التقارير بزيادة الشفافية، بينما الأول يشدد على غياب التنسيق.	الاتفاق على وجود تقارير، لكنها تخلو من التكامل، والاختلاف في تقييم مدى تأثيرها فعلياً على الشفافية.
هل توجد مؤشرات KPI معيارية؟	غياب مؤشرات أداء رسمية وموحدة، والاعتماد على معايير ذاتية أو أدوات إدارية عامة	الخبير الثاني يرى أن بعض الجوانب تُدرج في أدوات إدارة المخاطر أو بطاقة الأداء، لكنها غير مخصصة للتدقيق الشرعي.	الاتفاق على غياب المعايير الرسمية، والاختلاف حول درجة معالجة الأهداف عبر أدوات إدارية أخرى.
العناصر الأساسية لتقرير موحد	ضرورة تضمين العناصر الشرعية والمحاسبية معا في تقرير موحد لضمان الشفافية.	الأول يفصل العناصر العملية (نتائج، توافق/اختلاف، مؤشرات، توصيات)، الثاني يكتفي بالمبدأ العام دون تفصيل، الثالث لا يُجيب.	الاتفاق على المبدأ العام، لكن الفارق في التفصيل العملي وآلية التطبيق؛ بعض الخبراء يقدمون تصوراً تفصيلياً، وآخرون يكتفون بالمبدأ.

المصدر: من إعداد الطالب

تحليل الفرضية الثالثة: أثر إصدار تقارير منفصلة على الشفافية والثقة

- اتفقت آراء غالبية الخبراء على أن إصدار تقارير منفصلة لكل من التدقيق الشرعي والمحاسبي يؤدي إلى نقص في شفافية الإفصاح؛ حيث تنتشت المعلومات وتضعف قدرة أصحاب المصلحة على اتباع الأداء والتحقق من الامتثال.
- لاحظ بعضهم أن معظم البنوك تكتفي بإصدار تقرير منفصل لكل جهة دون وجود ربط أو تنسيق حقيقي بين النتائج الشرعية والمالية في الوثائق الرسمية.
- هناك إجماع على أن هذا الوضع يُضعف ثقة أصحاب المصلحة (المودعين، المستثمرين، الجهات الرقابية) ويقلل من فعالية المتابعة والرقابة.

الفرع الثالث: مقارنة بين الجانب النظري والتطبيقي

جدول رقم (13): مقارنة بين الجانب النظري والميداني

المحاور (الفرضيات)	الجانب النظري	الجانب التطبيقي (دراسة حالة مصرف السلام)
الفرضية الأولى: ضعف التنسيق المؤسسي	تؤكد الأدبيات على أهمية وجود تنسيق مؤسسي فعال بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي لتعزيز التكامل والشفافية والحد من الازدواجية.	يلاحظ غياب آليات تنسيق رسمية وفعالة؛ فرق التدقيق تعمل بشكل شبه منفصل من دون دليل إجراءات مشترك أو اجتماعات دورية أو تقارير موحدة، ما يؤدي إلى ازدواجية المهام وضعف التكامل المؤسسي.
الفرضية الثانية: غياب نصوص قانونية ملزمة	تزعم المراجع أن وجود إطار تشريعي واضح (معايير AAOIFI، قوانين محلية) ضروري للربط بين النظامين التدقيقين في البنوك الإسلامية.	التشريع الجزائري الحالي (قانون 03-11 و 09-23) يفتقر لنصوص تلزم بتبني معايير موحدة أو تفويض التنسيق بين التدقيقين؛ تترك الأمور لاجتهاد كل بنك وسياسته الداخلية.
الفرضية الثالثة: أثر التقارير المنفصلة	تبرز الدراسات أهمية التقارير الموحدة للإفصاح الشفاف وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة، وتحذر من أن الفصل يُضعف الشفافية ويشوش الصورة الكلية للبنك.	في التطبيق العملي، تصدر التقارير بشكل منفصل؛ يظل الإفصاح المتعلق بالامتثال الشرعي محدوداً ومنفصلاً عن التقارير المالية، دون مؤشرات أداء مشتركة، ما يضعف الشفافية والثقة والرقابة.

المصدر: من إعداد الطالب

وفق النتائج والتحليل الخاصة بدراسة التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية

الجزائرية (دراسة حالة مصرف السلام)، يتبين أن العلاقة بين الجانب النظري والتطبيقي تتسم بما يلي:

أولاً: وجود فجوة واضحة بين الجانب النظري والتطبيقي:

الجانب النظري يؤكد ضرورة وجود تنسيق مؤسسي واضح، تشريعات صريحة، وآليات عمل مشتركة بين

التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي، بحيث يكون هناك دليل موحد، تعاون مؤسسي منظم، وإفصاح شفاف.

الواقع التطبيقي في مصرف السلام الجزائري يظهر أن هذا التنسيق المؤسسي لم يتحقق بعد بشكل فعلي:

1. فرق التدقيق تعمل بشكل منفصل دون وجود لجان أو إجراءات موحدة ودون اجتماعات مشتركة ثابتة بين المدققين الشرعيين والمحاسبين.

2. التشريعات الجزائرية لا تفرض إلزاماً قوياً أو صريحاً بشأن التكامل بين النوعين من التدقيق؛ إذ يظل التطبيق العملي مبنياً على اجتهاد إداري لكل بنك على حدة.

3. التقارير ما تزال تصدر بشكل منفصل، ولا توجد منظومة متكاملة للإفصاح تربط فعلياً بين النتائج الشرعية والمالية.

ثانياً: بالرغم من وجود بعض المحاولات الفردية نحو التحسين والتنسيق، إلا أن التطبيق العملي لا يواكب التوجهات النظرية ولا يبلغ مستوى التكامل الموصى به في الأدبيات العلمية.

ثالثاً: ما هو وارد في الأدبيات والمراجع حول ضرورة آليات التكامل التشريعي والمؤسسي والإفصاح المشترك لم يتحقق سوى جزئياً في الميدان، ويمكن رصد هذه الفجوة في نتائج الدراسة التطبيقية، كما ورد في أقوال الخبراء والمقابلات معهم.

رابعاً: في الميدان تبين وجود تحديات عملية إضافية لم تبرز بنفس القوة في الجانب النظري، مثل:

1. صعوبات إدارية وتنظيمية : التشابك بين صلاحيات الإدارات أو غموضها أحياناً.

2. محدودية التدريب المتخصص: سيما في المجالات التي تتطلب دمج المعرفة الشرعية والمالية معاً.

3. ظروف واقعية للقطاع المصرفي الجزائري: مثل حداثة تجربة البنوك الإسلامية محلياً، وقلة الخبرات المتخصصة، جعلت التطبيق أبطأ وأكثر تحفظاً مقارنة بالطموح النظري.

هذه العوامل السياقية وفرتها نتائج المقابلات، ولم يتم التطرق إليها بهذا الوضوح في كثير من الدراسات

النظرية، مما يعطي قيمة مضافة للبحث الميداني وضرورة تخصيص توصيات عملية تناسب الواقع المحلي للبنوك الإسلامية الجزائرية.

جدول رقم (14): اختبار الفرضيات

الفرضية	مؤشرات الإجابة	درجة تحقق الفرضية
الفرضية الأولى: ينشأ ضعف التكامل نتيجة غياب آليات التنسيق المؤسسي بين التدقيقين في البنوك الإسلامية.	- معظم الخبراء أقرروا بانفصال فرق العمل وعدم وجود اجتماعات أو دليل موحد أو لجان مشتركة لتنظيم العلاقة بين النوعين من التدقيق. - ورد في التحليل التطبيقي غياب التقارير المشتركة أو الفضاءات الرسمية للتفاعل المؤسسي. - من نتائج الجدول المقارن: الجانب التطبيقي أقل بكثير من المستوى المعياري النظري من حيث التنسيق.	مقبولة بدرجة كبيرة
الفرضية الثانية: يعود ضعف التكامل أساساً إلى غياب نصوص تشريعية ملزمة توحد معايير التدقيق الشرعي والمحاسبي.	- جميع المقابلات أشارت إلى غياب تشريع صريح يلزم بالتكامل أو باعتماد معايير موحدة (لا في القانون 03-11 ولا 09-23). - توافقت آراء المحافظين والخبراء على أن تطبيق السياسات يتم باجتهاد إداري محلي دون إلزام مركزي. - الجدول المقارن بين النظري والتطبيقي أظهر فجوة واضحة في الجانب القانوني والتنظيمي.	مقبولة بدرجة كبيرة
الفرضية الثالثة: يؤدي انفصال تقارير التدقيقين إلى تراجع شفافية الإفصاح والثقة البنكية.	- أجمع أفراد العينة على أن التقارير تصدر غالباً بشكل منفصل ولا توجد تغطية شاملة أو تقارير موحدة تجمع الجوانب الشرعية والمالية. - أوضح التحليل الميداني ضعف الإفصاح المشترك وغياب المؤشرات الشاملة، مع تأثير سلبي على موثوقية الإفصاح. - جداول المقارنة تؤكد تفاوت التطبيق العملي عن التوصيات النظرية في جانب التقارير والإفصاح.	مقبولة بدرجة كبيرة

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل:

يبرز هذا الفصل مكانة مصرف السلام الجزائري كأحد الرواد في مجال الصيرفة الإسلامية بالجزائر، حيث تمثل دراسة حالته نموذجاً حياً للتحديات والفرص في مجال التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي. تُظهر النتائج أن المصرف، رغم تميزه في تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة، يواجه بعض الصعوبات في تحقيق الانسجام الكامل بين الجانبين الشرعي والمحاسبي، وهو أمر طبيعي في ظل حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في البلاد.

تكشف الدراسة عن إمكانيات كبيرة لتعزيز هذا التكامل، خاصة مع ما يتمتع به المصرف من بنية تحتية متطورة وكوادر مؤهلة، كما تشير إلى أن التحديات القائمة، وإن كانت حقيقية، إلا أنها قابلة للحل من خلال تطوير آليات تنسيق أكثر مرونة، واعتماد منهجيات عمل تواكب أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، مع الحفاظ على الخصوصية المحلية.

يُعتبر هذا التحليل خطوة مهمة نحو فهم أعمق لكيفية تحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات الشريعة الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية، بما يخدم مصلحة المصرف ويحفظ حقوق جميع أصحاب المصلحة.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول "التكامل بين التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي في البنوك الإسلامية: دراسة حالة مصرف السلام الجزائري"، يمكن القول إننا سعيًا إلى تحليل واقع التنسيق بين هذين النوعين من التدقيق، انطلاقًا من الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ضعف التكامل بينهما بسبب العوامل التنظيمية والمؤسسية والقانونية، وقد اعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي، مع الاستعانة بأدوات الدراسة الميدانية مثل المقابلات مع الخبراء، إلى جانب المراجعة النظرية للإطار المفاهيمي والتشريعي.

إن البنوك الإسلامية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التكامل الفعال بين التدقيق الشرعي والمحاسبي، وذلك بسبب:

- غياب التنسيق المؤسسي بين فرق التدقيق، مما يؤدي إلى ازدواجية في المهام وضعف في تبادل المعلومات

- القصور التشريعي، حيث تفتقر القوانين المصرفية الجزائرية (مثل قانون 03-11 و 09-23) إلى نصوص صريحة تلزم البنوك بتبني معايير موحدة للتدقيق الشرعي.

- انفصال التقارير، بين الجانب الشرعي والمحاسبي، مما يؤثر سلبيًا على شفافية الإفصاح ويُضعف ثقة أصحاب المصلحة.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تقلل من أهمية التكامل بين التدقيقين، بل تُظهر الحاجة الملحة إلى إصلاحات قانونية وتنظيمية تعزز التنسيق وتضمن الامتثال الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية. كما أن النماذج الناجحة في دول مثل ماليزيا والسعودية تقدم دروسًا قيمة يمكن الاستفادة منها في تطوير النظام المصرفي الإسلامي الجزائري.

كما قدمنا تحليلًا لأبرز النتائج المستخلصة، مع تقديم توصيات عملية لتعزيز التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي، سواء على المستوى القانوني أو المؤسسي، كما سنبُرز الآفاق المستقبلية لتطوير هذا المجال، بما يخدم مصلحة البنوك الإسلامية ويعزز ثقة المتعاملين وأصحاب المصلحة، يتم ذكرها فيما يلي:

أولاً: النتائج

- 1- ضعف التكامل بين التدقيق الشرعي والمحاسبي، حيث توجد ازدواجية في المهام وانفصال في الإجراءات بين الفريقين.
- 2- غياب إطار قانوني واضح ينظم التدقيق الشرعي ويحدد علاقته بالتدقيق المحاسبي، مما يعيق التنسيق الفعال.
- 3- انفصال التقارير بين التدقيق الشرعي والمحاسبي، مما يؤثر على شفافية الإفصاح ويضعف ثقة أصحاب المصلحة.
- 4- نقص الكوادر المؤهلة: القدرة على الجمع بين المعرفة الشرعية والمحاسبية، مما يحد من فعالية التدقيق المزدوج.
- 5- تأثر جودة الرقابة: بسبب عدم توحيد المعايير والإجراءات بين النوعين من التدقيق.
- 6- الحاجة إلى تعزيز التنسيق المؤسسي: بين الهيئات الشرعية وأقسام التدقيق المحاسبي لتحسين الأداء.
- 7- تأثير العوامل التنظيمية والقانونية على محدودية التكامل بين التدقيقين، خاصة في غياب نصوص تشريعية صريحة.

ثانياً: الاقتراحات

- 1- تعزيز التكامل المؤسسي بين فرق التدقيق الشرعي والمحاسبي عبر إنشاء لجان مشتركة وتوحيد الإجراءات.
- 2- إصدار تشريعات واضحة تلزم البنوك الإسلامية بتبني معايير موحدة للتدقيق الشرعي والمحاسبي، مثل معايير (AAOIFI).
- 3- دمج التقارير: لإصدار تقرير موحد يجمع بين النتائج الشرعية والمحاسبية لتعزيز الشفافية.
- 4- تطوير برامج تدريبية: لبناء كوادر متخصصة في التدقيق المزدوج (شرعي + محاسبي).

ثالثاً: الآفاق المستقبلية

- 1- التوسع في الدراسات الميدانية: لتحليل تجارب بنوك إسلامية أخرى في المنطقة.
- 2- تبني تقنيات حديثة: مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الشرعية والمحاسبية بشكل متكامل.
- 3- تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية: مثل البنك الإسلامي للتنمية لتطوير أطر تنظيمية متقدمة.
- 4- إجراء دراسات مقارنة: بين النموذج الجزائري وتجارب ناجحة (مثل ماليزيا والسعودية) للاستفادة من أفضل الممارسات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إبراهيم عبد الحليم عباد، مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 2- حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مكتبة النقوى، مصر، 2006.
- 3- رواني بوحفص، محاضرات في التدقيق البنكي، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر 2 اقتصاد نقدي وبنكي والثالثة ليسانس محاسبة ومراجعة، جامعة غرداية، 2019-2020.
- 4- علي بن يحيى، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، 2023.
- 5- كيموش بلال، التدقيق البنكي، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى 2022، جمهورية مصر العربية.
- 6- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2004.
- 7- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
- 8- نعيم نمر داود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

ب- أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات الماستر

- 1- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والإسلامية جامعة حلب سوريا، ص20.

- 2- بودلال حنان، التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية، رسالة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس، 2019/2020.
- 3- بوجمعة طارق، قاسمي جمال، مخاطر التمويل لدى البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة ماستر، 2021/2020.
- 4- سفيان خنفر، دور التدقيق الخارجي في تحقيق فعالية الأداء الشامل للبنوك التجارية دراسة تطبيقية لبعض البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة بن مهيدي أم البواقي، 2015-2016.
- 5- عواج وسيل، تازير سامية، زيتوني لمياء، محاسبة البنوك الإسلامية دراسة ميدانية ببنك البركة الجزائري، وكالة عنابة، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2010-2011.
- 6- منى امحمد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات - بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2018-2019.
- 7- يحيى محمد زكريا، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، أطروحة أعدت لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي في معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية 2010، منشورات جامعة كاي، ط1، 2019.

ج- المقالات العلمية

- 1- إسماعيل ممي، عزة الأزهر، مهنة تدقيق الحسابات بين معايير التدقيق الدولية ومعايير المراجعة ذات الرؤية الإسلامية، مجلة الإحياء، 2021.
- 2- بن زكورة العونية، البنوك الإسلامية استراتيجية تحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مجلة أبحاث، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2020.
- 3- جمعي سميرة، سليمان نسرين، فعالية ودور معايير المحاسبة المالية الإسلامية في توجيه وتحسين عمل المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى دولي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2024.

- 4- حنان بودلال ومالطي سناء، التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية بين الواقع والمأمول في ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2019.
- 5- دليلة بدران، طلحة مسعود، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام أنموذجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية.
- 6- خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس 2019.
- 7- سامر مظهر قنطقجي، التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، مقال علمي، 2010.
- 8- سهيلة بن دريس، محمد حمو، دور البنوك المركزية في دعم البنوك الإسلامية التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15، العدد 01، سنة 2021.
- 9- مهداوي حنان، التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد 01، 2022.
- 10- نصروش أحمد نجيب، قمبر محمد أمين، مقومات النظام المالي الإسلامي - التجربة الماليزية نموذجا، المجلة الجزائرية للتمويل الإسلامي، المجلد 02، العدد 01، سنة 2024.
- د - الملتقيات والمؤتمرات العلمية
- 1- رياض منصور الخلفي، إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المفاهيم وآلية العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، بحرين، 3-4 أكتوبر 2004.

2- زكريا هوما، بحث مقدم عن الموضوع السابع: الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية،

الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بمدينة الدوحة، قطر، 05-10 ذي

القعدة 1446 الموافق لـ 03-08 ماي 2025.

3- محمد بوجلال، منظومة التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول: معالم للارتقاء بالصناعة المالية

في الجزائر، محاضرة أعدت خصيصا للندوة العلمية الشهرية التي يعقدها المجلس الإسلامي الأعلى

الجزائر في 26 شعبان 1446 / 25 فبراير 2025.

4- محمد عمر جاسر، التدقيق الشرعي الخارجي، مؤتمر المدققين الشرعيين، شركة شوري للاستشارات

الشرعية، الكويت، ماي، 2009

5- يخلف رندة ابتسام، سفاхло رشيد، المقارنة بين المعايير المحاسبية الإسلامية (AAOIFI) والنظام

المحاسبية المالي (SCF) المتضمن معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)

وإمكانية التوافق بينهما، بحث مقدم في الملتقى الدولي الموسوم بعنوان: المعايير المحاسبية، معايير

الحوكمة والمعايير الشرعية، المبادئ الإرشادية، دليل عملي في إعداد النصوص التطبيقية لتفعيل قوانين

المالية الإسلامية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-

تلمسان، يومي 11 و 12 ديسمبر 2024.

د - القوانين والتقارير والمواقع

1- تقارير النشاط السنوي لمصرف السلام الجزائر، -<https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list>

. 267-36.html

2- موقع بنك الجزائر، لإطار التنظيمي والتشريعي، /<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

3- قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA2013)، ترجمة من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

(IRTI)، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الملاحق

الملحق رقم (01): تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام الجزائر المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية 2021

أولاً: أنشطة المصرف.

أشرقت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام 2021، وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في تلك الأنشطة والمعاملات، وعقدت لذلك عدة لقاءات واجتماعات مع المسؤولين بالمصرف.

ثانياً: الفتاوى والقرارات.

درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت هيكلتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك الفتاوى والقرارات المناسبة.

ثالثاً: العقود وصيغ الاستثمار.

قامت الهيئة بمراجعة عقود التمويل وصيغ الاستثمار المستجدة والتي يستخدمها المصرف على أساس موافقتها للشريعة الإسلامية، وقد تعاونت إدارة المصرف مع الهيئة في هذا الخصوص.

رابعاً: التدقيق الشرعي.

عرضت على الهيئة تقارير التدقيق الشرعي وقد أبدت ملاحظاتها عليها وطلبت من إدارة المصرف تصحيح ما يحتاج منها إلى التصحيح. وحثت الهيئة إدارة المصرف على بذل مزيد من الجهد لتفادي هذه الأخطاء وتلافيها في المستقبل.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



خامساً: الإطلاع على السجلات.

اطلعت الهيئة على ما طلبت الإطلاع عليه من سجلات المصرف ومستنداته وحصلت على البيانات والمعلومات التي طلبتها لتمكينها من ممارسة مهمة الرقابة والتدقيق الشرعي.

سادساً: التدريب.

توصي الهيئة باستمرار تدريب العاملين بالمصرف لرفع مستوى الأداء ولتقليل المخالفات الشرعية، وقد أعدت الهيئة لذلك برنامجاً متكاملًا وسلمته للمصرف لتنفيذه لكن ظروف الوباء حالت دون تنفيذه حتى الآن، وتأمل الهيئة أن يبدأ تنفيذ البرنامج هذا العام والهيئة تدعو الله الكريم أن يرفع الوباء والبلاء عن بلاد المسلمين والعالم أجمع إنه سميع مجيب.

سابعاً: الميزانية العمومية.

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية عن العام 2021، وقد قامت الهيئة بمراجعة بنود الميزانية والقوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر، كما اطلعت على أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين من جهة، وبين المودعين أنفسهم من جهة أخرى، وأبدت ملاحظاتها عليها. وتلقت الرد من إدارة المصرف على تلك الملاحظات، وترى الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات وصحة الأرقام والإيضاحات من مسؤولية إدارة المصرف وحدها.

ثامناً: الزكاة.

حيث إن النظام الأساس للمصرف لا يلزم المصرف بدفع زكاة مساهميه فإن الهيئة تدعو المساهمين إلى ضم قيمة أسهمهم إلى بقية أموالهم ودفع الزكاة عنها بأنفسهم، وقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة للمساهمين للسهم الواحد لإعلامهم بها.

رأي الهيئة.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة وتنفيذ فتاوى الهيئة في جميع أنشطة المصرف، تقع في الأساس على إدارة المصرف. لتقرر أن أنشطة المصرف ومعاملاته التي أجراها خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات، وما حصلت عليه هي من بيانات، وما عرض عليها من تقارير التدقيق الشرعي، وما أبدته من ملاحظات، وما أظهرته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ هذه الملاحظات.

هذا والله ولي التوفيق.

أعضاء الهيئة

الدكتور عز الدين بن رغبة

رئيس الهيئة

أبو بكر لخضر لشيب
عضو الهيئة

محمد عبد الحكيم زعير
عضو وأمين عام الهيئة

الدكتور العاشي الصادق فداد
نائب رئيس الهيئة

الملحق رقم (02): تقرير محافظ الحسابات

تقرير مدققي الحسابات

تقرير الرأي العام

بمبادرة المجلس الأعلى

تدعى الجمعية العامة للمؤسسة لاجتماع من قبل الجمعية العامة وفقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري ، لتقديم لكم لتقريرنا المصدق على الحسابات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بشأن:

- مراجعة القوائم المالية لبيك السلام الجزائري. تتألف من العناصر التالية (مرفقة بهذا التقرير):

- رصيد إجمالي قدره 237.804.350 ألف دينار جزائري.
- بيان الدخل بربح 3.389.221 ألف دينار جزائري .
- بيان التدفق النقدي.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية.
- خارج الميزانية العمومية.
- الملاحق.

- التحقيقات و المعلومات التي يكتفيها القانون.

مسؤولية مجلس الإدارة في إعداد البيانات المالية

مجلس الإدارة هو المسؤول عن إنشاء البيانات المالية وعرضها بمصدق وفقا للنظام المحاسبي والمالي (SCF) ولوائح بنك الجزائر. كما أنه مسؤول عن تنفيذ الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لتمكينه من إعداد بيانات مالية حالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت نتيجة عن أخطاء أو خطأ. تمت الموافقة على البيانات المالية ، التي تم إعدادها تحت مسؤولية ممولي شركتكم ، من قبل مجلس الإدارة في 10 مارس 2022 على أساس المعلومات المتاحة في السياق المتطور للأزمة الصحية المرتبطة بـ Covid-19، تقع على عاتقنا مسؤولية إعداد رأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا.

مسؤولية المدققين القانونيين

نتحمل مسؤوليةنا في إعداد رأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا الذي تم إجراؤه وفقا للمعايير المهنية

تقرير مدققي الحسابات

المعقول بها في العوازل ، متفقاً على ذلك ، المتعاينين ، المتشاكل
بمواقع الأقاليم ، المتخطية ، إجراء ، الترخيص ، المتحصل على نتائج
تقول أن البيانات المالية محسنة من الأخطاء الجوهرية .

بمعنى المراجعة لتعريف إجراءات للحصول على أدلة مراجعة
بشأن النتائج والمعلومات الواردة في البيانات المالية ، إن
الاعتبار الإجراءية المتبعة ، بما في ذلك تقييم المخاطر احتواء
البيانات المالية على أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناتجة عن
غير أو ناتج عن خطأ ، هو أمر متروك لتقدير المدقق . عنه
إجراء تقييم المخاطر ، يأخذ المدقق في الاعتبار الرقابة
الداخلية للمنظمة فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية
وعرضها بشكل عادل من أجل تحديد إجراءات المراجعة الإضافية
المنشورة ، وليس لمعرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة
الداخلية للمنظمة .

يتكون التدقيق أيضاً من تقييم مدى ملائمة الأساليب المحاسبية
المستخدمة ، ومعدلية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل
الإدارة و لعرض العام للبيانات المالية .

بمقتضى أن عمليات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً
لرأي المدقق عنه أدناه .

الرأي

في رأينا ، مع الأخذ في الاعتبار العناية الواجبة التي قمنا
بها وفقاً لمعايير التدقيق الجزائرية (NAA) ، نعتقد أننا
قادرون على التحقق من أن البيانات المالية المعروفة بهذا
التقرير منتظمة وصادقة وتعطي كل ما لها من أهمية .
الجوانب ، نظرة حقيقية وعادلة لنتائج العمليات لسنة
المالية الماضية ، والوضع المالي والأصول بالإضافة إلى الأداء
والتدفقات النقدية لشركتكم في نهاية السنة المالية 2021 .

لمحوصات ومعلومات محددة

قمنا أيضاً ، وفقاً لمعايير المهنية ، بإجراء عمليات التدقيق
المحددة التي يتطلبها القانون .

تقرير مدققي الحسابات

ليس لدينا أي تعليقات على مدى التتبعات المالية للمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة وفي الوثائق المرفقة إلى المعطيات حول الوضع المالي والبيانات المالية.

التجربة السابعة في 4 أبريل 2022

محافظي الحسابات

Belkacem BACHOUCHI
Commissaire aux Comptes
Cabinet d'Expertise Comptable
01 IMP Mechdou
Chemin des GLYCINES-Alger
Agrément : 0401
Inscrit au tableau sous le n° : 0102

Belkacem BACHOUCHI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes
1, Impasse M. Mechdou
ALGER

Mohamed ZAATRI
Commissaire aux Comptes
Cabinet D'Expertise
Comptable
01, Rue Saïd Bakel- 16000
Alger
Agrément n° : 325
Inscrit au tableau sous le n° : 0016

Mohamed ZAATRI
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes

الملحق رقم (03): عقد استصناع



الملحق رقم 05

عقد استصناع (ملاع/مؤسسة)

(المسوق/المعامل المستصنع)

أبرم هذا العقد من كل من:

مصرف السلاوي الجزائري، شركة مساهمة رأسمالها 20.000.000.000 دج، الكائن مقره لاجتماعي بـ 233 شارع أحمد واكند دالي إبراهيم الجزائر، والمقعد بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 07 بـ 0976530 للممثل من طرف السيد: مدير فرع

من جهة و يشار إليها فيما يلي بـ "المصرف/الطرف الأول/الصانع"

والسيد/الشركة: والكائن مقره (هـ) لاجتماعي بـ والممثلة من قبل مسديها القادمي

من جهة أخرى ويشار إليه فيما يلي بـ "المعامل / الطرف الثاني/المستصنع"

المادة الرابعة: تسليم السلع

يلتزم المصرف تسليم السلع محل هذا العقد إلى المعامل، في الأجل المحدد في المادة أدناه وذلك بشرط وفاء المستصنع بجميع التزاماته وعدم وقوع أية حوادث طارئة أو أمور استثنائية أو أفعال صادرة عن الغير من شأنها أن تؤدي إلى تجاوز الأجل المذكور. إن تسليم وتسليم السلع يكون بموجب محضر موقع عليه من الطرفين أو ممثلهم، يذكر فيه ووصوح كمية ومواصفات وقيمة السلع المسلمة والمستلمة.

المادة الرابعة: مكان وأجل تسليم السلع

تسلم السلع في: تاريخ:

المادة السادسة: التعديلات

في حالة وجود أي تعديلات يرغب فيها المستصنع أو يقترحها، مما قد يؤثر على شروط وقيمة الاستصناع، فإن على المستصنع استشارة الصانع والاتفاق معه على تعديل العقد.

المادة السابعة: هلاك العين المصنعة

1 - إذا هلكت العين المصنعة أو تلفت أو نزعت ملكيتها بعد تسليمها للمستصنع فإن هذا العقد يبقى ساريا ولا يفسخ ويلتزم المستصنع بدفع ألساط الاستصناع في مواعيد استحقاقها.

2 - إذا هلكت العين المصنعة أو تلفت قبل تسليمها للمستصنع كان هلاكها وتلفها على الصانع باعتباره المالك لهذه العين قبل تسليمها للمستصنع ويلتزم الصانع بتصنيع وتسليم عين أخرى بنفس مواصفاتها للمستصنع.

المادة الثامنة: تفسير العقد

يفسر هذا العقد ويكمل ما لم يرد فيه حسب أحكام القانون الجزائري بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وما ليس للقانون فيه حكم يطبق عليه حكم الشرع.

المادة التاسعة: المرفقات

تعتبر مرفقات العقد جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومكتلا له

المادة العاشرة: نسخ العقد

حرر هذا العقد من تمهيد وعشر مواد، في ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية، وقد استلم الطرف الثاني نسخة منها في حين استلم الطرف الأول نسختين منها.

ويصرح المعامل أنه قرأ هذا العقد وملاحقه قبل التوقيع عليه وأنه فهمه واستوعبه استيعابا تاما وأنه وافق على كل محتوياته، ويلتزم بما ورد فيه التزاما كاملا لا رجوع عنه وغير قابل للنقض.

وبناء على ما تقدم جرى توقيع هذا العقد بتاريخ:/...../.....

الطرف الأول/المصرف/الصانع

الطرف الثاني / المعامل/المستصنع

الاسم واللقب متبوعا بعبارة "قرأته ووافق عليه" بخط اليد

